



مستخرج محضر المجلس العلمي

(رقم: 003/2024)

بعد الاطلاع على محضر المجلس العلمي رقم 003/2024 المؤرخ في 30 جوان 2024، فإن المجلس العلمي قد اعتمد كتاب بيداغوجي من الجاز الدكتور " بن عودة محمد الأمين " بعنوان "نظم سياسية مقارنة " موجه لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية، وعليه:

1- تودع نسخة من الكتاب بمكتبة الكلية.

2- تسلم نسخة من هذا المستخرج إلى الأستاذ المعني وتحفظ نسخة أخرى بأرشيف المجلس العلمي

بمعرفة نائب العميد للبحث العلمي.

غرداية في: ... 1.29... 1.09... 2024

رئيس المجلس العلمي

جيدور حاج بشير
رئيس المجلس العلمي للكلية
الحقوق والعلوم السياسية



منشورات دار الضحى

رقم: 2024/ 14

بتاريخ: 25 - 09 - 2024

الهاتف: 0658.95.55.20

dareldouha2014@gmail.com

وثيقة نشر

بمقتضى الأمر رقم: 16-96 المؤرخ في 02 جويلية 1996
بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 226-99 المؤرخ في 04 أكتوبر 1999
والمتضمنان توزيع رقم الإيداع القانوني والرقم الموحد للكتاب
من مصلحة الإيداع بالمكتبة الوطنية

نحن الناشر الموقع أدناه نشهد على أن:

عنوان الكتاب:	نظم سياسية مقارنة كتاب بيداغوجي	<i>Titre de livre :</i>
المؤلف:	الدكتور: محمد الامين بن عودة	<i>Auteur :</i>
تاريخ الميلاد	1985/02/09 الأغواط / الأغواط	<i>Date de naissance</i>
الناشر:	دار الضحى للنشر والاشهار (الجلفة)	<i>Editeur :</i>
المترجم:	/	<i>Traducteur :</i>
الإيداع القانوني:	سبتمبر 2024	<i>Dépôt légal :</i>
ر.د.م.ك:	978-9931-247-56-2	<i>ISBN :</i>

الطبعة الأولى سنة 2024

Première édition 2024

حقوق التأليف محفوظة للمؤلف

تأشيرة الناشر



ملاحظة:

يتحمل المؤلف والمطبعة مسؤولية محتوى الوثيقة

الدكتور: محمد الأمين بن عودة

نظم سياسية مقارنة

كتاب بيداغوجي

الطبعة الأولى
1446هـ / 2024م

دار الضحى
للنشر والتوزيع

نظم سياسية مقارنة



محمد الأمين بن عودة، أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية بجامعة غرداية بالجزائر، متحصل على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية رئيس فرقة بحث تكويجي PRFU بعنوان: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه أفريقيا في ظل التنافس والصراع الدولي على القارة، مهم بقضايا العلاقات الجزائرية الأفريقية، وكذا شؤون منطقة القرن الأفريقي.

نشر ملزود عن عشرين 20 مقالاً بمجلات وطنية جزائرية محكمة، وكذا عربية بكل من جمهورية مصر العربية، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، شارك في ما يقرب عن خمسة وثلاثون 35 ملتقى علمي وطني وأخرى دولية في كل من جمهورية العراق جامعة جيلان بأربيل، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ويمتدئ البدائل للؤسسات البحثية بيروت وبلندن بالمملكة المتحدة. ساهم في إعداد مجلتيين بحثيتين سنة 2021، وعدد إصدار مجلتيين بدولة السودان حول ظاهرة التعددية الإثنية بالقارة الأفريقية، وآخر حول طبيعة نظام الحكم والإدارة بدولة جنوب السودان.

تجدون أغلب الأعمال البحثية على رابط الحساب الشخصي

بمنصة researchgate:

<https://www.researchgate.net/profile/Mohamed-Lamine-Benouada>



الدكتور: محمد الأمين بن عودة

نظم سياسية

مقارنة

- كتاب بيدافوجي -

الطبعة الأولى

2024

دار الضحى للنشر والإشهار

الجلفة – الجزائر

Dareldouha2014@gmail.com

المدير العام: أحمد دباب

06.58.95.55.20 / 027.92.24.92

عنوان الكتاب

نظم سياسية مقارنة

- كتاب بيداغوجي -

الطبعة الأولى

2024

الإيداع القانوني: سبتمبر 2024

SEPTEMBRE 2024

ISBN 978-9931-247-56-2

تم تحكيم الكتاب علميا من طرف محكمين وتمت
المصادقة عليه من طرف المجلس العلمي لكلية
الحقوق والعلوم السياسية رقم: 003/2024 بتاريخ
2024/06/30 بجامعة غرداية.

حقوق التأليف محفوظة للمؤلف

تنسيق وتصميم: نايلى محمد

daraldohapub@gmail.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله...
إلى زوجتي وأولادي...
إلى إخوتي كلُّ باسمه...
إلى طلبتي الأعزاء...
إلى روح أستاذنا هاني رسلان تغمده الله بواسع
رحمته...

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله أولاً...
وإلى أساتذتي أينما كانوا ووجدوا...

مقدمة:

دراسة النظم السياسية المقارنة هي مجال أكاديمي يهتم بفهم وتحليل كيفية عمل النظم السياسية المختلفة عبر العالم. يتضمن هذا المجال دراسة المؤسسات السياسية، العمليات الحكومية، الأطر الدستورية، والسلوك السياسي في سياقات متنوعة. تركز الدراسات المقارنة على تحديد الفروق والتشابهات بين النظم السياسية وكيف تؤثر هذه العوامل على الأداء السياسي، الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتعد دراسة النظم السياسية المقارنة أساسية لأنها توفر أدوات لفهم تعقيدات الحكم والسياسة في مختلف البلدان. من خلال التحليل المقارن يمكن للباحثين استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة وتطبيقها لتحسين الأداء السياسي والحكومة في بلدان أخرى.

تشمل النظم السياسية المقارنة دراسة الديمقراطيات، الأنظمة السلطوية كما تتناول موضوعات مثل الانتخابات، الأحزاب السياسية، السلطة التنفيذية السلطة التشريعية، القضاء، والمجتمع المدني. وتوفر فهماً أعمق لكيفية تأثير العوامل الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية على تشكيل وتطور النظم السياسية

من خلال هذا الفهم، يمكن تطوير سياسات وإستراتيجيات تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد، تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وقد إعتد الكتاب نظام

الفصول في التقسيم المنهجي بدايةً للخلفية التاريخية لتطور دراسات
النظم السياسية وصولاً لمعرفة أهم الأطر المنهجية من إقتربات ضرورية
لدراسة النظم السياسية باختلاف خصوصياتها.

الفصل الأول

التغير في طبيعة دراسة
النظم السياسية

المبحث الأول: تطور دراسة الأنظمة السياسية

شهد حقل العلوم السياسية تطوراً ملحوظاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عجز معه هذا الحقل بمختلف مناهجه التقليدية عن إستيعاب هذه التطورات، وكذا الإحاطة بالظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج البحث في هذا الفرع من أفرع العلوم الإجتماعية، بل واستحداث إقترابات ومناهج أخرى جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر.

ومن بين أفرع العلوم السياسية شهد حقل النظم السياسية المقارنة تغيرات جذرية على المستوى المنهجي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على نحو لم تشهده الحقول الأخرى في العلوم السياسية، إذ شهد الحقل ثورة تبلورت معه مدرسة جديدة في دراسة النظم السياسية المقارنة، عُرفت هذه المدرسة بالمدرسة المعاصرة (السلوكية)، وذلك بتمييزها عن المدرسة القديمة التقليدية التي سادت الحقل طوال القرن التاسع عشر 19، وكذا النصف الأول من القرن العشرين 20.

أولاً: أسباب التحوّل في دراسة النظم السياسية

يرجع التحوّل في دراسة النظم السياسية المقارنة في المقام الأوّل إلى عدم رضى الدارسين عن حالة الحقل ككل، ورغبتهم في تحديثه وتطويره، وإن

لم يكن هو العامل الوحيد والكاف في حدّ ذاته لإحداث هذا التحوّل فهناك على الأقل ثلاثة 03 عوامل أخرى لعبت دورها في هذا التحوّل هي كالتالي¹:

1. إنتهاء الظاهرة الإستعمارية مع إنحيار الإمبراطوريات الإستعمارية التقليدية المتمثلة في البلدان الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، سواءً تلك التي خرجت من الحرب منتصرة أم المنهزمة.

2. ظهور بلدان حديثة العهد بالإستقلال، والذي ترتّب عن إنتهاء الظاهرة الإستعمارية، ومن البديهي أن إزدياد عدد البلدان التي تجري المقارنات بينها يؤدي إلى المزيد من الدقة بالنسبة للنظريات التي يمكن التوصل إليها، إذ أنه كلما كثر عدد الوحدات موضع الدراسة كلما كانت النظرية أكثر قدرة في التعبير عن الواقع المعاش.

3. ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، ويُعدّ هذا العامل الحاسم في إحداث التحوّل، ففي إطار التنافس الأمريكي-السوفيّاتي، وخشية الولايات المتحدة الأمريكية من إنتشار المدّ الشيوعي في الدول حديثة العهد بالإستقلال، أرادت إجتذاب هذه البلدان إلى المعسكر الغربي الأمر الذي حثّم على الإدارة الأمريكية إيفاد بعثات علمية لدراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية بهذه البلدان، محاولةً منها لإستشراق مستقبل هذه النظم الجديدة، بعد تحليلها ومعرفة أهم الفواعل المتحركة فيها.

¹ - فاروق يوسف أحمد، النظم السياسية في حالي الإستمرار والتغير، ط03، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1991، ص 10.

ثانياً: خصائص المدرستين التقليدية والمعاصرة السلوكية في دراسة

النظم السياسية

● بينما ركزت المدرسة التقليدية على الوصف، تجاوزت المدرسة السلوكية المعاصرة الوصف نحو التحليل، ولا يفهم من ذلك أنه لم يكن هناك تحليل على الإطلاق في إطار المدرسة التقليدية، كل ما في الأمر أنها لم تكن تركز على التحليل¹، إذ كان الوصف هو جلّ إهتماماتها، ومن جهةٍ أخرى لا تستطيع المدرسة السلوكية التحليل دونما وجود الوصف، فالوصف يعني الإجابة على تساؤلات مثل: (ماذا، كيف؟)، بينما التحليل يتضمن إلى جانب ذلك الإجابة على التساؤلات من قبيل (لماذا؟).

● بينما ركزت المدرسة التقليدية على الجوانب الرسمية القانونية والشكلية إهتمت المدرسة السلوكية المعاصرة فضلاً عن ذلك بالجوانب غير الرسمية أيضاً ولم يكن غريباً أن يُطلق على المقارنات التي كانت تجري في إطار المدرسة التقليدية بـ"الحكومات المقارنة"، وذلك لإهتمامها بمقارنة المؤسسات الحكومية الرسمية بين الأنظمة السياسية المتشابهة شكلياً، في حين كان يُطلق على المقارنات في إطار المدرسة السلوكية بـ"السياسات المقارنة"، وذلك لإعتمادها على مقارنة المؤسسات والجهات غير الرسمية من الأنظمة، مثل الأحزاب السياسية إلى جانب المؤسسات الرسمية.

¹ - جريال ألوند، بينغهام بول، تر: أحمد عناني، السياسة المقارنة. القاهرة: مكتبة الوعي السائر

● بينما يتّسم نطاق الدراسة في إطار المدرسة التقليدية بالمحدودية يتّسع نطاق الدراسة المقارنة مع ظهور المدرسة السلوكية، فبينما يقتصر عدد الوحدات الدولية التي كانت تجري المقارنات بينها في إطار المدرسة التقليدية على عدد محدود من الدول الأوروبية، مثل فرنسا وبريطانيا.. إضافةً إلى نماذج غربية أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، يتّسع نطاق الدراسة في إطار المدرسة السلوكية ليشمل دولاً مستقلة حديثاً مثل: الهند، باكستان، ماليزيا الجزائر¹..

● بينما ركزت المدرسة التقليدية على العناصر الثابتة في النظام السياسي أكثر من تلك المتغيرة، إذ كان جلّ إهتمام الدارسين ينصبّ على دراسة المؤسسات العريقة، فكلما كانت المؤسسة عريقة وممرّ على نشأتها الكثير من الوقت، كلما حقّز ذلك الدارسين على الإهتمام بها، مقارنةً بغيرها من المؤسسات السياسية حديثة النشأة.

أما المدرسة السلوكية فقد إهتمت بدور المؤسسات المتغيرة والحديثة النشأة، ويرجع ذلك في المقام الأوّل إلى إهتمامها بدراسة عملية التغير الإجتماعي، التي كانت تشهدها البلدان حديثة الإستقلال في العالم النامي².

¹ - Chick, V. (2023). Open and closed systems. Routledge Handbook of Macroeconomic Methodology, p 17

² - جبريال الموند، بينغهام باول ، المرجع السابق، ص 34.

● لم تهتم المدرسة التقليدية ببناء النظريات، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى إهتمامها بالوصف وعدم التعمق في التحليل، كما أنه من الصعب الإهتمام ببناء النظريات في إطار محدودة نطاق الدراسة، غير أنه على النقيض من ذلك، إهتمت المدرسة السلوكية المعاصرة ببناء النظريات الإمبريقية القادرة على التفسير والتنبؤ.

المبحث الثاني: تعريف النظام السياسي

رغم تعدد التعريفات المقدمة للنظام السياسي وتباين النظرة التي يوليها كل باحث ودارس في هذا الخصوص، إلا أنه يمكن تصنيفها في إطارين أساسيين هما: تعريف ضيق (تقليدي)، تعريف واسع (حديث).

أولاً: التعريف الضيق للنظام السياسي

يُراد بالنظام السياسي في هذا المعنى أنظمة الحكم التي تسود دولاً معينة، وتبعاً لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم، والتي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم وطبيعة العلاقة بين السلطات واختصاصاتها.

وكذلك يُراد بالنظام السياسي في هذا الخصوص والمجال: يحمل القواعد التي تبين حقوق الأفراد وحرّياتهم وضمّاناتهم، وفي هذا الشأن ذهب "جورج بيردو" إلى تعريف النظام السياسي على أنه: كيفية ممارسة السلطة في الدولة.

ومن جهةٍ أخرى فإن التعريف الضيق للنظام السياسي يُرادف تعريف (الحكومة)، والتي تعرّف على أنّها: الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة وتنفيذ القرارات بشكلٍ قانوني، وقد قُصد من هذا التعريف ليكون شاملاً ليجتوي كافة الدول، متطورةً كانت أم متخلفة، ديمقراطية أم إستبدادية غربية أو غير غربية¹.

وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلدٍ من البلدان تبعاً للتعريف التقليدي الضيق نظام الحكم فيه، وعليه كان هناك تشابه أو تطابق بين النظام السياسي للدولة والقانون الدستوري الخاص بها، ولا يزال هذا التعريف القانوني التقليدي الضيق للنظام السياسي قائماً.

وعليه فالمدرسة القانونية الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه ظاهرة قانونية لإرتباطه بالقانون، ذلك أنه في عمله الهادف إلى كفالة التوازن بين المصالح الفردية ومصالح الجماعة، عليه أن يضع الحكومة بسلطاتها الثلاثة لتحقيق ذلك، وهذا النظام لا يمكن أن يكون سليماً ومقبولاً إلا بقيامه على قواعد سلوكية ملزمة تسمى القانون.

وفي هذا الصدد أيضاً ذهب "ليون دوكي" إلى تعريف النظام السياسي على أنه: الشكل الذي تتحدد فيه التفرقة بين الحاكمين والمحكومين، وهو تعريف يودّ من خلاله الباحث تبيان وظيفة النظام السياسي في توضيح

¹ - بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم. الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2013. ص 94

مكانة ووظائف الأفراد داخل الدولة، عبر تصنيفهم ضمن قسمين أساسيين هما الحاكم صاحب السلطة القانونية للحكم والمحكوم¹.

ثانياً: التعريف الواسع للنظام السياسي

بدأ التعريف الحديث (الواسع) للنظام السياسي في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لعوامل وتطورات واقعية وأخرى منهجية، فبعد ظهور الدول الاشتراكية وبروز نظم الحكم الديمقراطية الشعبية في أوروبا الشرقية وغيرها، وطرح الدول الإفريقية والآسيوية حديثة الاستقلال لأشكال جديدة من النظم السياسية المختلفة عما هو عليه في النظم والدول الغربية وجد الباحثون أن دراسة هذه النظم تتطلب تعريف جديد مغاير عن تعريف المدرسة التقليدية الضيق، والذي يركز في مجمله على مبدأ المؤسسة.

لقد ركزت التعريفات الحديثة الواسعة للنظام السياسي على التفاعلات السياسية المرتبطة بالظاهرة السياسية بشكل عام، سواء تلك التي تحدث في مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات (رسمية أو غير رسمية)، أو تلك التي تحدث خارج الإطار السياسي كالعنف السياسي².

وعليه لم يصبح هناك ترادف مابين مفهومي النظام السياسي من جهة، ومفهوم الحكومة والقانون الدستوري من جهةٍ أخرى، فقد أصبح النظام السياسي يشمل كافة التفاعلات والأنماط السياسية، والعلاقات المتداخلة

¹ – Chick, V. op.cit, p21

² – محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، علم السياسة: النظم السياسية واللاقات الدولية، ج02 القاهرة: دار النهضة العربية، ط02، 2000، ص 19.

المتشابكة المتعلقة بالظواهر السياسية في المجتمع، سواء إرتبطت هذه التفاعلات بأبنية رسمية أو غير رسمية أو تمت خارجها.

فقد عرّف "فيريل هيدي" النظام السياسي في هذا السياق على أنه: نظام من التفاعلات في المجتمع تؤدي إلى صدور مجموعة من القرارات ملزمة للمجتمع، يمكن أن تنفذ قانونياً بالقوة والإكراه إذا استدعت الضرورة.

وعرّف "هارولد لاسويل" النظام السياسي بأنه أهم ظاهرة سياسية يتم بواسطتها تحديد: من؟ يحصل على ماذا؟ متى وكيف؟ وعليه يرى بأنه من الضرورة التعرّف على طبيعة النخبة داخل النظام السياسي لتحليل السياسات ولا يكون ذلك إلا بتناول الخصائص الشخصية كالسمات والمهارات، وتأثير الأبعاد الاجتماعية، أما "كارل دويتش" يرى بأن النظام السياسي هو: نظام إتصالي يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبر الوحدة الأساسي للتحليل السياسي.

أما "جبريال ألموند" فيرى بأن النظام السياسي هو عبارة عن نظام من التفاعلات الخاصة بمجموعة من الوظائف هي: التوحيد والتكيف، وهي موجودة في كافة المجتمعات المستقلة، ويمارس النظام السياسي هذه الوظائف باستخدام القسر المادي أو التهديد باستخدامه، سواء كان الاستخدام شرعياً أو عن طريق الإستبداد¹.

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، علم السياسة: النظم السياسية واللاقات الدولية، ج 02 القاهرة: دار النهضة العربية، ط02، 2000، ص 22.

أما "ماكس فيبر" فيرى بأن النظام السياسي ينطلق من قاعدة وظيفية تربطه بمفهوم القوة، وعليه فإن النظام السياسي حسبه هو الجهة التي تحتكر وتمتلك حق الإستخدام الشرعي للقوة والإكراه، ويذهب "ديفيد إيستون" إلى تعريف النظام السياسي بأنه: مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم، وعلى هذا فإن عملية تخصيص القيم تعتبر الخاصية الأساسية للنظام السياسي.

ففي أي مجتمع تنشأ خلافات بين الأفراد حول توزيع القيم والمنافع ولمواجهة هذا الوضع يضطلع النظام السياسي دائماً بعملية التوزيع بما يتخذه من قرارات ملزمة للجميع، غير أنّ هذا التعريف لم يسلم من النقد، حيث يرى "جبريال الموند" أنّ التخصيص السلطوي للقيم لا يميّز النظام السياسي عن بقية النظم الاجتماعية الأخرى مثل العائلة أو الأسرة¹.

أما بالنسبة لـ "روي مكريديس" فيرى بأن النظام السياسي هو: الأداة الأبرز في تحديد وإبراز المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة، بينما يعتقد "روبرت دال" بأن النظام السياسي هو: نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حدّ كبير القوة والحكم والسلطة.

وبصياغة مغايرة يُعرّف "هارولد لاسويل" على أنه: يمثل النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزء المتوقع، أما الباحث الأستاذ "كمال المنوفي" فيخلص إلى أنّ النظام السياسي هو: مجموعة تفاعلات

¹ - Biswas, F. (2023). Electoral patterns and voting behavior of Bihar in Assembly elections from 2010 to 2020: a spatial analysis. GeoJournal, 88(1), p651

وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم.

ومن جهةٍ أخرى فإن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية، وهو أحد أفرع وأنظمة المجتمع الأخرى، مثل النظام الإقتصادي والقانوني والنظام الثقافي.. والعناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي: التنظيمات السياسية، القواعد السياسية، العلاقات السياسية، ويؤثر كل من هذه العناصر على الآخر ويعتمد عليه، وتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض هو الذي يجعل منها "نظاماً"¹.

النظام السياسي هو مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعملية صنع القرار، التي تترجم أهداف وخلافات المجتمع من خلال بناء قانوني يضفي الشرعية على (القوة السياسية) فيحولها إلى سلطات مقبولة من المجتمع، وإذا نظرنا إلى الأدوار التي تؤديها عناصر معينة من النظام السياسي يمكننا أن نميز بين مجموعتين من هذه العناصر هي²:

● عناصر أحادية الوظائف: أي أن وظيفتها تكون سياسية فحسب مثل الأحزاب السياسية.

¹ - Biswas, F. op.cit, 653

² - حسن نافعة، جلال معوض، حمدي عبد الرحمن، مقدمة في علم السياسة: الأيديولوجيات والأفكار والنظام السياسي، ج 02، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص 20.

● عناصر متعددة الوظائف: أي أنّ الوظيفة السياسية ماهي إلا واحدة من بين وظائف عديدة تؤديها هذه التنظيمات، من أمثلتها نجد النقابات والاتحادات العمالية.

إنّ القاسم المشترك بين هذه التعريفات هو النظرة إلى النظام السياسي باعتباره جزءاً من نظام كليّ هو النظام الاجتماعي، ولكنهم يختلفون في تحييزهم للنظام السياسي بخاصية رئيسية، فبالنسبة لـ "الموند" و"ماكس فير" يُغلبان مفهوم القوة، بينما يركز "لاسويل" على مفهوم النفوذ، ويذهب "روبرت دال" إلى التركيز أكثر على مفهوم السلطة داخل النظام السياسي.

ليس من شك بأن النظام السياسي بمعناه العام والشامل، يختلف مفهومه من دولة إلى أخرى، وذلك تبعاً لوجود أو عدم وجود قوى إجتماعية فعلية إلى جانب القوى الرسمية لسلطة الحكم، على غرار الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، ومدى الأدوار التي تسهم بها هذه القوى في تسيير الحياة السياسية¹.

وبهذا المعنى فإن دراسة النظم السياسية بمفهومها (الواسع الحديث) تتضمن دراسة أنظمة الحكم من خلال النصوص الوضعية السائدة والفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود فيها، وكذلك دراسة القوى الاجتماعية ومدى تفاعلها في توجيه نظام الحكم بالدولة، وإلى أي مدى تجد المبادئ القانونية الوضعية تطبيقها العملي في ظل تفاعلات تلك القوى الاجتماعية.

¹ - Chick, V. op.cit, p 19

يمكن مما تقدّم إدراك أنّ النظام السياسي كمفهوم أوسع من الحكومة وأن التفاعلات السياسية تحدث بين النظام وكل من بيئته الداخلية والخارجية من ناحية، وفيما بين المؤسسات السياسية من ناحية أخرى، ومنه تتحدد بعض مقومات أي نظام سياسي في مايلي¹:

- القوة السياسية بوجهيها الرسمي المرتبط بالمنصب وغير الرسمي المرتبط بالنفوذ والتأثير، فالنظام السياسي يتميز عمّ عداه من نظم إجتماعية بعنصر السلطة السياسية، وما يرتبط بذلك من إحتكار لوسائل الإرغام والإكراه المشروع، وكذا عملية التخصيص السلطوي للقيم باختلافها.
- وجود وحدات يتكون منها النظام سواء تلك الرسمية أو غير الرسمية.
- وجود بيئة يتحرّك فيها النظام السياسي يتأثر بها و يؤثر فيها.

المبحث الثالث: خصائص النظام السياسي

لكل نظام سياسي خصائص معينة يتسم بها و تتحدد وفقاً للمحيط البيئي الذي يتفاعل داخله، ووفقاً لمجموعة الرؤى والأهداف التي تحكم طبيعته ووفقاً للأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته، ووفقاً للدور الذي يلعبه الفرد داخل النظام السياسي ومقدار إسهامه في عملية صنع القرار، وعليه فإنّ أهم خصائص أي نظام سياسي تتمثل في عدّة جوانب سيتم التطرق إليها بشكل متدرج.

¹ - حسن نافعة، جلال معوض، حمدي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 21 .

أولاً: خاصية الشكل

لكل نظظظام سياسي شكل أو إطار هيكلي أو بناء محدد، والشكل يعني بصورة عامة هيكل النظام السياسي، ويرتبط شكل النظام السياسي بالمؤسسات الموجودة داخل إطار الدولة وطبيعة عمل كل منها، وقد نستطيع أن نحدد شكل النظام السياسي أو ملامحه من خلال الدستور الذي يحدد إطار وطبيعة عمل مؤسسات نظام الحكم فيه، وعلى ذلك تتعدد هذه النظم من حيث الشكل إلى: نظم رئاسية، برلمانية و شبه رئاسية، مجلسية أو نظام حكومة الجمعية¹.

والشكل هو خاصية يتسم بها أي نظام سياسي بغض النظر عن بساطة أو تعقيد تركيبته، أو سواء كان هذا النظام تقليدياً محافظاً أو تقدماً.

ثانياً: خاصية تعقد التركيب

تتسم كل النظم السياسية بخاصية التركيب المعقد، فكل نظام سياسي هو نظام معقد التركيب بسبب عاملين أساسيين هما²:

- أن النظام السياسي هو نظام فرعي متشابه مع نظمفرعية أخرى ومتفاعل معها، وذلك في إطار نظام كلي هو النظام الإجتماعي العام.
- أن النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدّة نظم فرعية وأنه يهدف إلى تحقيق عدّة وظائف، فضلاً عن أنه يتكون من عدّة وحدات جزئية تُعرف بالمؤسسات السياسية.

¹ - بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 98

² - نفس المرجع، ص 99

ثالثاً: خاصية البنية

البنية هي الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد، وهي نظام العلاقات القائم بين أجزاء الكل، والتي تُبرز طبيعة العلاقة بين أجزاء النظام ويختلف مفهوم البنية عن البناء، فبينما يرتبط البناء بوجود المؤسسات، فإنَّ البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسقٍ واحد.

والبنية السياسية هي النسق الذي يتحقق فيه إنسجام الوحدات الجزئية للنظام السياسي مع الكل، فإذا كان النظام السياسي في مجمله هو عبارة عن مجموعة من الظواهر المترابطة، وأنه يتضمن مجموعة من الوحدات الجزئية، فيصبح لازماً أن يتسم أي نظام سياسي بوجود طريقة ما أو نوع ما من العلاقات التي تربط أجزائه، وهو ما يطلق عليه "البنية السياسية".

ولا تقتصر أهمية البنية في النظم السياسي على مجرد ربط الأجزاء أو المؤسسات أو الوحدات الفرعية، بحيث تجعل عمل هذه الأجزاء متكاملًا، بل يُفترض من خلال البنية وجود ترابط وانسجام بين أجزاء الكل، لدرجة تجعل وجود كل جزء مرتبطاً بوجود جميع الأجزاء الأخرى.

ولعلَّ أهمية تناول مفهوم البنية في عملية تحليل النظم السياسية تتضح من كونه يساعد على تجاوز العلاقات القانونية التي توشي بها مفاهيم النظام السياسي من حيث خاصية الشكل أو الأطر المؤسساتية إلى علاقات القدرة الواقعية، أو العلاقات السلطوية الفعلية القائمة بين جميع وحدات النظام.¹

¹ - صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990. ص 104

لذا فإن معظم الدراسات المتخصصة في علم السياسة تذهب مذهباً بعيداً في تقدير الأهمية المنهجية لمفهوم البنية، أو ما يسمى بمنهج التحليل البنيوي، إلى حدّ إعتبار علم السياسة كلّهُ بأنه علم العلاقات بين الأبنية السلطوية، ومن ثمّ يُنظر للنظام السياسي كلّهُ على أنه البنية السياسي الكبرى المؤلفة من بنيات أصغر¹.

رابعاً: خاصية الوظيفة

تتخصر وظيفة النظام السياسي بصورةٍ عامة في عملية تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته، لذا فإن مسألة الوظيفة هي شيء مرتبط بالأساس بالهدف أو مجموعة الأهداف المراد تحقيقها، فالنظام السياسي شأنه في ذلك شأن أي من النظم الإجتماعية الأخرى، بحيث يهدف إلى تحقيق عدّة أهداف سياسية معينة، سواءً كانت تلك الأهداف تصب في خدمة المجتمع بشكلٍ عام، أو كان بعضها يصب في الحفاظ على وحدة واستمرارية النظام نفسه، على إعتبار أنّ مسألة الحفاظ على تماسك واستمرارية النظام تعدّ من ضمن أو من أهم الوظائف السياسية التي يضطلع بها أي نظام سياسي.

خامساً: خاصية التخصص

يرتبط التخصص بوجود المؤسسات التي تلعب الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي، ففي ظل أي نظام سياسي نجد مجموعة من

¹ - Dim, E. E. (2023). Openness of political structures and gender gaps in protest behaviour in Africa. Cogent Social Sciences, p26

المؤسسات المتعددة منوط بكل منها تقديم وظيفة معينة، بغية تحقيق أهداف محددة في إطار الأهداف الأساسية للنظام السياسي.

فمسألة التخصص ترتبط بعملية تحديد الأهداف الموكلة للمؤسسة السياسية وأسلوب تقديم تلك الأهداف سواء على المستوى العام للمؤسسة أو على المستوى الأقل داخل أفرع المؤسسة الواحدة، ويلاحظ أن مسألة التخصص هي مسألة نسبية في كل النظم السياسية بغض النظر عن درجة تطور النظام أو الطبيعة التي يتسم بها، فعلى الرغم من أهمية التخصص، إلا أن تلك المسألة هي شيء صعب التحقق، مهما بلغت درجة إحكام تنظيم وتحديد الوظيفة، أو أسلوب تقديمها، وذلك بالنظر إلى تداخل وتشابك وحدات وأهداف ووظائف النظام السياسي مع بعضها البعض، ومن ثم يصعب تحقيق مسألة التخصص الوظيفي بشكلٍ دقيق¹.

ومن جهةٍ أخرى يمكن أن ضيف بعض الخصائص العامة التي تميز أي نظام سياسي نذكر من بينها مايلي:

● أن النظام السياسي يتميز بخاصية (السمو / الأعلوية)، ومؤدى ذلك أنه يملك السلطة العليا في المجتمع مقارنة بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى وبذلك تلزم قراراته المجتمع برمته، وتفسير ذلك هي أن إحدى الوظائف الأساسية التي يمارسها النظام السياسي هي تعبئة الطاقات لتحقيق أهدافٍ للمجتمع ترسمها فواعله وأطره السياسية المختلفة.

¹ - بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص 100-101.

- قدرة النظام السياسي على التأثير في المجتمع تفوق قدرات بقية الأنظمة الإجتماعية الأخرى، ومصدر هذه القدرة إمتلاكه للسلطة العليا وبالتالي إمتلاكه القدرة على تنظيم مختلف طاقات المجتمع.
- يتفاعل النظام السياسي مع بقية الأنظمة الإجتماعية الأخرى، وذلك بالرغم من ممارسته للسلطة العليا فيه، ولا تعني هذه السلطة بذاتها إنفصال النظام السياسي عن البيئة الإقتصادية والإجتماعية التي يتحرك ويعمل فيها.

المبحث الرابع: المتغيرات الموضوعية المادية للدولة والنظام السياسي

المتغيرات الموضوعية ببساطة هي الموارد والإمكانات الدائمة أو شبه الدائمة التي تتميز بها الدولة التي تكون أساس قوتها الكامنة، وتوزع هذه المتغيرات على أربع مجموعات أساسية ذات تأثير مستمر أو شبه مستمر، هي المتغيرات الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

أولاً: المتغير الجغرافي

تنبع أهمية هذا المتغير من الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي وفي التفكير الإستراتيجي لصناع القرار وذلك لسببين أساسيين هما:

أولهما أن الواقع الجغرافي للدولة يرتب في أحيان مجموعه أنماط سلوكية ثابتة نسبياً، بعضها يتعلق باستراتيجيته العسكرية وبعضها بحركة تجارتها الدولية أما السبب الثاني فيترجم دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي

والسكاني والنفسي لإحدى الدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى ولاسيما التي تحدها أو القريبة منها جغرافياً¹.

أ. حجم الدولة:

لا شك أن لحجم الدول تأثيراً موضوعياً وذاتياً على نظامها السياسي فموضوعياً تؤثر الكمية والنوعية وما يتوفر أو لا يتوفر في الدولة من مصادر بشرية أو غير بشرية في مدى قدرة النظام على إنجاز أهدافه، فتأثير الكمية والنوعية لهذه المصادر ينعكس على إدراك صانع القرار لأهميتها واثـر ذلك في حركته اللاحقة.

ويرتب على اتساع الحجم جملة مزايا سكانية وإقتصادية وعسكرية ويساعد على إيواء أعداد كبيره من السكان، ويمنح الدولة وفرة وتنوع في المصادر الطبيعية والغذائية، والعمق الاستراتيجي الذي يسمح لها بالمنورة واعتماد إستراتيجية الدفاع من العمق، فضلاً عن تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والإقتصادية والعسكرية على مناطق متباعدة عن بعضها تجنباً لتدميرها في حالة الاختراق العسكري الخارجي، وإضافة إلى ذلك فإنه يحول دون إمكانية إحتلالها والسيطرة عليها.

بيد أن مجمل هذه الإيجابيات قد تتحول إلى سلبيات خصوصاً في حالة غياب الإمكانية الإقتصادية والعسكرية ووجود التمزق الاجتماعي والتدخل السكاني وبالاتجاه الذي يحول دون قدرة النظام السياسي على

¹ - ثامر كامل محمد الخرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. عمان: منتدى سور الأزبكية ، ط 01، 2004 ، ص 81.

توظيف الإمكانيات المتاحة لتحقيق الفعل الهادف والمؤثر، وعليه لا يشترط دوماً أن يضيف الحجم الواسع على الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والتأثير الدوليين¹.

وكما أن لإتساع الحجم تأثيرات مختلفة النوعية كذلك هو الحال مع إنكماشه، فمن ناحية يحرم النظام السياسي من بعض مفردات القدرة أو مجموعة منها، فهو قد يحرمها من مصادر أولية إستراتيجية، وكثافة سكانية وقدرة عسكرية كمية، أو يحرمها من كم سكاني وعسكري مؤثر في آن واحد.

ب. الموقع:

لاشك أن للموقع الجغرافي للدول تأثيراً حتمياً على حركة نظمها السياسية، وهذا ما أكدته النظرية الجيوبوليتيكية التي تضمنتها على سبيل المثال آراء ماكندر وهاوسهوفر، بيد أن الذي حصل من تطورات في عوالم المعرفة والاتصالات والمواصلات وعلوم التقنية الحديثه قد قلل نسبياً من هذه الحتمية ودفع العديد من الجغرافيين والسياسيين بالرغم من إعترافهم بأثر الموقع الجغرافي إلى التأكيد على ضرورة إدراك قيمته الفعلية إدراكاً مرناً يأخذ بنظر الاعتبار جملة تلك المتغيرات المؤثرة بصورة مباشرة في هذه القيمة، وعليه

¹ - Castells, M. 2000. End of Millennium. Volume III, second edition. London: Butterworth. P32

انطلاقاً من أن متغيرات عالم اليوم قد سحبت عن الآراء والنظريات الحتمية السابقة الكثير من مصداقيتها¹.

في ضوء موقعها على الخارطة الجغرافية تتوزع الدول ثلاثياً إلى دول برية أو بحرية أو برية- بحرية في آن واحد حد ولهذا التباين تأثير مختلف على حركة وأداء نظمها السياسية.

ت. الجوار الجغرافي:

تتأثر حركة النظم السياسية في مدى قرب الدولة جغرافياً من غيرها وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى تغذية نقاط الاختلاف وأسباب التنافس بعنصر فعال مضاف الأمر الذي يجعل الدول المتجاورة أعداء أو خصوم لبعض. ويمكن أن يؤدي إلى احتواء التنافس والحد منه على نحو يدفع للتعاون بدلا من الصراع ويبقى العامل الحاسم في هذا الأمر هو طبيعة العلاقة التي تربط بين الدولتين المتجاورتين وانعكاساتها على سلوك نظمها السياسية كل منهما حيال الآخر فالعلاقة الثنائية عندما تتميز بالصراع الكامن يصبح القرب الجغرافي عاملاً مساعداً على تبادل الصراع بين الدولتين المتجاورتين لسبب مفاده كثافة تفاعلاتهما الصراعية، والعكس صحيح كذلك فالعلاقة الثنائية عندما تتميز بغياب التقاطع الإيديولوجي والاستراتيجي يصبح الجوار الجغرافي بالضرورة عاملاً دافعا نحو التعاون والتكامل².

¹ - ثامر كامل محمد الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية

إدارة السلطة. عمان: منتدى سور الأزيكية، ط 01، 2004، ص 84

² - نفس المرجع، ص 84

ويعزز ما تقدم القول بأن تأثير القرب الجغرافي لا يقتصر على العلاقة بين دولتين فحسب، وإنما يشمل كذلك تلك الحالة التي مؤداها ارتباط دوله واحدة احده بعلاقات مختلفة المضمون ون مع العديد من الدول المجاورة لها في آن واحد، حد فالعلاقة عندما تكون من نمط تصارعي لا تتوانى هذه الدولة عن بناء قوه عسكرية ضخمة لأغراض الردع والهجوم، بيد أن العلاقة عندما تتسم بخصائص التعاون يصبح القرب الجغرافي عاملاً دافعاً نحو العلاقة الخاصة والتكامل الإقليمي¹.

وانطلاقاً من أن العلاقات بين الدول تجمع في واقعها بين الصراع والتعاون بنسب المختلفة يتطلب الحوار الجغرافي من دول مختلفة المصالح ومتناقضة الأهداف كفاءة دبلوماسية من اجل بناء تلك الأسس وتوطيدها لضمان الحد الأدنى من المصالح المشتركة لتضييق فرص الصراع وتعزيز احتمالات التعاون.

ثانياً: المتغير الاقتصادي

ينجم تأثير المتغير الاقتصادي عن تفاعل متغيرات اقتصادية فرعية متنوعة ومتعددة ولعله من بين أبرزها وأهمها مدى وفرة المصادر الطبيعية المتاحة للنظام السياسي ونوعيتها وكذلك نوعية الاعتماد الاقتصادي الخارجي وإشكالية المديونية الخارجية.

¹ - Easton, D., & Framework, A. (1995). for Political Analysis. Englewood Cliffs, HJ: Prentice-Hall, p22

أ. مدى وفرة المصادر الطبيعية:

تتباين الدول في كمية مصادرها الطبيعية ونوعيتها، وعلى مدى وفرة هذه المصادر تترتب تأثيرات مختلفة سلبية وإيجابية في خيارات النظام السياسي، فالدول المحدودة الموارد والإمكانيات تبقى نظمها تعاني من ضعف المقدرة على تحقيق أهدافها اعتماداً على الذات، بل وتضطر بحكم الحاجة الاقتصادية إلى طلب المساعدة الاقتصادية الخارجية والقبول ضمناً أو صراحة بالقيود الناجمة عنها وانعكاساتها على خيارات النظام، أما الدول التي تنطوي على وفرة في كمية ونوعية المصادر الطبيعية فهي تلك التي تستطيع في الأقل نظرياً الاستفادة من مصادرها الطبيعية لأغراض ترتيب مجموعه تلك الظروف الداعمة بصيغ مختلفة لحركتها سواء في أوقات السلم والحرب¹.

إن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو أن مستوى التأثير الإيجابي الناجم عن عملية الاستثمار الوطني للموارد الطبيعية يمثل أحياناً قيمة أعلى من ذلك التأثير النابع من مجرد وجودها في هذه الدولة أو تلك، فالأول يرتبط ببعض جوانب تلك المستلزمات الأساسية الداعمة للإستقلال السياسي ويسهل إستخدام الفائض عن الحاجة الذاتية عبر وسائل الترغيب والترهيب الاقتصادي لخلق فرص حركه وتأثير إضافية للنظام السياسي، وعلى فإن نوعية الاستثمار الوطني للمصادر الطبيعية يتأثر بمدى الإرادة الوطنية أو

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 34.

التصميم السياسي، ومدى تفاعل ذلك مع نمو البنى العلمية والتكنولوجية والإقتصادية والاجتماعية في إطار بيئة النظام السياسي¹.

وخلاصة القول أن وفرة الموارد الطبيعية تخلق حالة من الرخاء الاقتصادي يمكن أن تساعد في تحقيق الاستقرار السياسي، وعلى العكس من ذلك فإن ندرة الموارد قد تولد في تصور بالسلبية واللامبالاة لدى الجماهير ومحدودية في قدره النظام السياسي على تنفيذ البرامج التي من شأنها توفير الخدمات العامة لهم، مما قد يساعد على تفشي حالات عدم الاستقرار كذلك فإن وفرة الموارد تقود إلى تنامي إقتصاد متقدم وعادةً ما ترتبط الديمقراطية المستقرة بالتقدم الاقتصادي، خاصةً إذا اقترن هذا التقدم بعدالة في توزيع الدخل، تعليم ملائم...، مثل هذا الوضع يجعل أغلبية السكان حريصة على استمراره وتحصينه ضد الحركات المتطرفة التي تنشأ تقويض دعائم النظام القائم.

ب. درجة الاعتماد الاقتصادي الخارجي

تعبير الاعتمادية فيما بين الدول عن فكره مؤداها أن الدول وبسبب عدم قدرتها كلياً أو جزئياً على إشباع حاجاتها التكنولوجية والإقتصادية والاجتماعية المتزايدة أضحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض، وبهذا المعنى العام تمثل الاعتمادية محصله لذلك التفاعل بين حاجات إحدى الدول وتطلعاتها وبين إمكانيات غيرها .

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض ، مرجع سابق، ص 35

وتتجسد ظاهره الاعتمادية مثلاً من خلال ذلك التدفق التقني والاقتصادي والاجتماعي ومنجزات الحضارات، بالإضافة إلى البضائع والخدمات ورأس المال والمعلومات وغيرها عبر الحدود السياسية بين الدول وعاده ما يشار إلى هذا التدفق القابل للقياس كما بمفهوم التدفق عابر القوميات¹.

ومع أن ظاهره الاعتمادية الدولية المتبادلة ضحت إحدى خصائص عالم اليوم التي لا فكاك لأي نظام سياسي من التعامل معها، بيد أن هذا لا يعني أنها استطاعت تحويل جوهر لعبة الأمم على نحو آخر مختلف فالاعتمادية المتبادلة لم تحل مثلاً دون ديمومة التبعية والابتزاز الاقتصادي، كما أنها لم تمنع الدول من اللجوء إلى تلك الإجراءات والقيود الاقتصادية ضمان لتطورها الاقتصادي الذاتي واستقلالها الاقتصادي والسياسي، بمعنى آخر إن واقع التعاون التجاري والاقتصادي الدولي لا ينفي التنافس والصراع التجاري والاقتصادي².

وإن جوهر ما نخلص إليه هنا هو أن الحاجة الاقتصادية تدفع في أغلب الأحيان إلى التنازل السياسي، والتبعية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تبعية سياسية وبالاتجاه الذي يحول عاده دون قدره النظام السياسي في الدولة التابعة على الحركة والأداء السياسيين والاقتصاديين المستقلين .

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض ، مرجع سابق، ص 34.

² - Easton, D., & Framework, A. op.cit, p23

ت. المديونية الخارجية:

تعد مشكله المديونية الخارجية من اعقد المشكلات التي تواجه إقتصاديات الدول، ولا سيما في ظل بروز اصطلاحات مثل (خدمات الدين إعادة الجدولة، شروط التسديد المفضلة..)، وغيرها من الاصطلاحات للتعبير عن الآليات المعقدة لسلاح المديونية، وغالبا ما يؤدي تفاقم حده الديون الخارجية إلى ضرورة إعادة جدولتها مع الحكومات والمنظمات المالية الدولية وهذه من جانبها تحاول استغلال الموقف بما يحقق أهدافها ومصالحها باعتماد الوسائل التالية:

- تضيق إمكانات الإقراض بفرض شروط مجحفة على القروض التي تقدمها ورفع اسعار الفوائد المحصلة عليها.
- التدخل في الشؤون الاقتصادية للدول المدينة من خلال محاولة فرض مجموعه من الإصلاحات الاقتصادية على نظمها السياسية، وبعبارة أخرى اضطرار الأنظمة السياسية في الدول المدينة للخضوع للضغوط الخارجية الرامية إلى إعادة تكييف اقتصادها مع أوضاع السوق العالمي أو ما يسمى (تحرير اقتصادها)، باستبعاد وسائل التنظيم والرقابة التي تستخدمها النظم للسيطرة على الأسواق وتوجيه الاقتصاد الوطني وتصفية القطاع العام وتأكيد سيطرة القطاع الخاص وحرته.

ثالثاً: المتغير العسكري

يرتبط هذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة، ومدى إمكانية نظامها السياسي من توظيف القوات المسلحة المتاحة كما ونو ضمان الأمن القومي وصيانتها من التهديدات القائمة والمحتملة، ولتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية¹.

وتفاوت نوعية تأثير النظام السياسي من دوله إلى أخرى، فالدول الضعيفة عسكرياً هي تلك الدول التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي قد يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حريته قرارها السياسي، وعلى العكس من الدول القوية عسكرياً التي يكون بتأثيرها السياسي إقليمي وعالمياً، دافع لجعلها قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية.

ومع أن متطلبات الضمان الأمن القومي تدعو إلى بناء ترسانة عسكرية ضخمة، بيد أن قيمتها الفعلية لا تكمل في كميتها فحسب، وإنما كذلك في نوعيتها عموماً ومدى قدره الذاتية على إستخدامها خصوصاً فالعبوة ليست في تكديس سلاح نوعي متطور لا يمكن استخدامه بكفاءة عالية وبمعنى مشابه يمكن القول ان قدره القوات المسلحة على انجاز وظيفتها تتأثر سلبياً أو ايجابياً بمجموعه من المتغيرات النوعية.

¹ - ثامر كامل محمد الخرزجي، مرجع سابق، ص 90.

لذا فالدول تعتمد على قدراتها العسكرية، كأحد المتغيرات المادية المؤثرة في تعزيز قدره النظام السياسي في أوقات السلم والحرب، ففي أوقات السلم يتجسد تأثيرها في سلوك صانع القرار كونه باعثاً على الإستقرار النسبي داخليا وعاملا للترهيب والتهديد باستخدامه بقصد تأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى¹.

وانطلاقاً من ذلك يتجسد تأثير المتغير العسكري من خلال كونه يمثل وسيلة وغاية في آن واحد، ففي الوقت الذي يعتبر أحد الوسائل الفاعلة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لإختيار أحد البدائل السلوكية في أوقات السلم والحرب، فإنه غاية تتجسد في النظر إلى القدرات العسكرية للدولة على أنها المظهر الأساسي لقوتها، واحد ابرز الأسس التي يستند إليها النظام السياسي في اتخاذ القرارات، ويتوقف بناء القدرة العسكرية أيضا على بناء مؤسسه عسكرية تستوعب احدث التطورات التقنية وأسباب العلم العسكري في قياده الجيوش والتدريب والتسليح وأساليب القتال، اذ لا يكفي امتلاك الجيش للسلاح فقط، وإنما أيضا كيفيه استخدامه، وهو ما يتطلب إعداد خطط عسكرية لأغراض الدفاع والردع في حاله تعرض الدولة إلى ما يهدد مصالحها وأمنها القومي وقدره نظامها السياسي على اتخاذ القرار المستقل بما يخدم مصالحها الوطنية والقومية.

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 90.

رابعاً: المتغير التقني

وصف (ألفن توفلر) ثوره تكنولوجيا المعلومات بالموجه التطورية الثالثة انطلاقاً من كونها يمكن أن تقود إلى إدخال المجتمعات الإنسانية في حيز متطور قائم على محوريه المعرفة والمعلومات.

ولا تقتصر ثوره المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذي طرا على تقانة المعلومات، بل يقتزن بها التطور المصاحب في تقانة الاتصالات ولذا فان هناك من يطلق مصطلح (المعلو-اتصاليه) لوصف هذا التطور المعلوماتي، بمعنى الثورة المتوازية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹.

وتتمثل الثورة المعلوماتية في ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على حجم المعلومات المتدفقة وإتاحته لصانعي ومتخذي القرار في أسرع وقت وبأقل جهد، وقد زادت أهمية تكنولوجيا الاتصالات في المجتمعات الإنسانية الحديثة نتيجةً للأسباب التالية²:

● تحوّل الإقتصاد نحو العولمة من خلال تزايد عمليات ومجالات التدويل.

● حاجة عمليات إتخاذ القرار المتزايدة إلى تنوع مصادر المعلومات.

¹ - Daniel, J & M F Stephen. 1986. Historical Perspectives on the Political Economy of Swaziland. Manzini: University of Swaziland. P 31

² - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 36.

● إتجاه المؤسسات نحو تقليل حركة الأفراد والإستعاضة عنها بالإتصالا الهاتفية، الأنترنت.

وفضلاً عن ذلك فإن ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية أو ظاهرة الثقافة العابرة القوميات تعكس سياسة منظمة يحل فيها بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة تنظيم الشعوب في مجموعات أفقية محل تنظيمهم في مجموعات وطنية، بمعنى العمل على دفع الشعوب للإرتباط مع بعضها ببعض الأساليب الإلكترونية متجاوزاً لروابط الجوار الجغرافي أو الثقافة الوطنية أو القومية، ويمكن تلم أبرز معالم التحول الذي شهدته العلاقات بين الدول نتيجة ولوج عصر الثورة التقنية في ميادين الإتصالات والمعلومات بمايلي:

● إعادة تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل ألا وهما الزمان والمكان مما قد يوجد بيئ قرار جديدة تفرض على صانعي القرار والنظم السياسية التكيف معها.

● بروز نوع جديد من الدبلوماسية يطلق عليه دبلوماسية الأقمار الصناعية أو دبلوماسية الإعلام الإلكتروني.

● حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للإتصال والتبادل بين البشر والثقافات حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات أخرى و يكتشفون قيماً متباينة، ويتعرفون على إنسانية متعددة الوجوه، وقد أصبح قرار سياسي أو إقتصادي في بلدٍ ما يمكن أن يؤثر فعلاً على حياة ملايين البشر في أماكن بعيدة، كما أن الأحداث السياسية والتطورات في

جزء من العالم سوف تؤثر بطريقة مباشرة على العملية السياسية في مجتمعات أخرى بعيدة.

● بينما تسهم الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إحداث قدر عالٍ من التوحيد المركزة على النطاق العالمي ووفق ما تقتضيه مصالح دول المركز، فهي تسبب من ناحية أخرى في كثيرٍ من التفكك واللامركزية على النطاق المحلي والداخلي لدى دول الأطراف ولصالح دول المركز.

● بينما كان في إمكان الدول التحدث عن السيادة الإعلامية وعن التحكم شبه الكامل أو شبه المطلق في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها والعمل على تشكيل عقول أبناء شعبها وضمان ولائهم التام لصالحها، فقد أصبح الآن ومع تعاظم فرص الإتصال عن طريق شبكات المعلومات والاتصالات من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول المواطنين.

الفصل الثاني

الحكومة وأنواع أنظمة الحكم

المبحث الأول: مبدأ الفصل بين السلطات

يعتبر مبدأ فصل السلطات من أهم المبادئ التي تقوم عليها الدول الديمقراطية الحديثة الخاضعة لحكم القانون فهو الركيزة الأساسية لقيام النظام السياسي الديمقراطي وتطبيقه من أهم الضمانات لاحترام حقوق وحرريات الإنسان ومنع الاستبداد.

أولاً: تعريف مبدأ الفصل بين السلطات

يقصد بمبدأ الفصل بين السلطات عدم تركيز وظائف الدولة في حقول التشريع والتنفيذ والقضاء في يد واحدة، وإنما توزيعها على هيئات أو سلطات متعددة، إن مبدأ الفصل بين السلطات يعني توزيع وظائف الدولة الثلاثة على هيئات متعددة، هي:

- السلطة التشريعية، و تباشر أمور التشريع.
- السلطة التنفيذية وتباشر مهمة تنفيذ القانون.
- السلطة القضائية وتقوم بتطبيق القانون والنظر في جميع النزاعات التي تطرح أمامها.

وهذا لا يعني الفصل التام، أي استقلال كل سلطة استقلالاً تاماً عن السلطات الأخرى بل هناك تعاوناً وتوازناً بين السلطات في النظم الليبرالية لتحقيق الهدف المنشود منه وهو منع الاستبداد والطغيان من قبل الحكام، وصون الحقوق والحرريات العامة¹.

¹ - محمود عاطف البناء، حدود سلطة الضبط الإداري. القاهرة: مطبوعات الجامعة، 1979، ص 49

ثانياً: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات

تعود البدايات الأولى لمبدأ الفصل بين السلطات إلى عهد الفيلسوف اليوناني "أفلاطون ومن بعده تلميذه أرسطو"، أما المفهوم المعاصر للمبدأ فيعود إلى الفيلسوف "جون لوك" الذي عاش في القرن الثامن عشر (18) غير أن المبدأ غالباً ينسب إلى الفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" حيث يعود إليه الفضل في إبرازه وتطويره ووضع الأسس والمبادئ التي يقوم عليها.

1: مبدأ الفصل بين السلطات عند أفلاطون (347-427ق.م)

يرى أفلاطون في كتابه "القوانين" بأنه يجب توزيع وظائف الدولة بين هيئات مختلفة بالتوازن والتعادل حتى لا تنفرد كل هيئة بالحكم وتمس سلطة الشعب مما يؤدي إلى وقوع انقلاب أو ثورة، ولتجنب ذلك يجب فصل وظائف وهيئات الدولة، ولكي تحقق النفع العام عليها أن تتعاون بينها وتراقب بعضها منعاً للانحراف.

وتتمثل هذه الهيئات في:

- مجلس السيادة المكون من 10 أعضاء يهيمنون على دفة الحكم وفقاً للدستور.

- جمعية الحكماء مهمتها الإشراف على التطبيق السليم للدستور.

- مجلس شيوخ منتخب من الشعب مهمته التشريع.

- هيئة قضائية لحل المنازعات بين الأفراد.

- هيئة الشرطة للمحافظة على الأمن داخل الدولة.

- هيئة للجيش مهمتها الحفاظ على سلامة البلاد من أي اعتداءات خارجية.

- هيئات تنفيذية وتعليمية لإدارة مرافق الدولة¹.

2: مبدأ الفصل بين السلطات عند أرسطو (322-384 ق.م)

يرى أرسطو في كتابه " السياسة بأن وظائف الدولة تنقسم إلى ثلاث:

- وظيفة المداولة وتسند إلى الجمعية العامة وتهتم بمسائل السلم والحرب والمعاهدات وسن القوانين والمسائل المتعلقة بالمالية والعقوبات.
- وظيفة العدالة تسند إلى المحاكم، ومهمتها الفصل في الخصومات والجرائم.

- وأخيرا وظيفة الأمر والتي أسندها إلى مجلس قال بأنه يقضي في المسائل الهامة².

وقد مهد أرسطو بهذا التقسيم لوظائف الدولة الطريق نحو البحث في موضوع الفصل بين السلطات.

¹ - سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 124

² - عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسي والقانون الدستوري. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993، ص 246

3: مبدأ الفصل بين السلطات عند جون لوك (1704-1632م)

عندما قامت ثورة 1688م تم نفيه من طرف جاك الثاني فكتب جون لوك كتابه "الحكومة المدنية" بهدف إضفاء الشرعية على الثورة، فأصبح بذلك المنظر الأول المعاصر للفصل بين السلطات.

قسم جون لوك السلطات في الدولة إلى أربع هي:

- السلطة التشريعية، وتختص بسن وإقرار التشريعات، حيث منحها الأولوية والهيمنة على غيرها.
- السلطة التنفيذية وتخضع للأولى، وظيفتها تنفيذ القوانين والسهر على تحقيق الأمن
- والاستقرار .

- السلطة الاتحادية، وهي صاحبة الاختصاص في المسائل الخارجية كإعلان الحرب والسلم وعقد المعاهدات، وتكون بيد الملك.
- سلطة التاج، وتشمل مجموعة الحقوق والامتيازات الملكية التي يحتفظ بها التاج البريطاني حتى الآن¹.

وقد تكلم لوك في كتابه عن ضرورة الفصل في الدولة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وعدم الجمع بينهما في يد واحدة، وبمفهوم أدق فإن الفصل عند لوك يعني تفادي تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية بين يدي الحاكم والذي يمثل عند لوك السلطة التنفيذية، ذلك لأن هذا الأخير (الحاكم) وبحكم طبيعته البشرية فإنه لن يصمد أمام الإغراء الناجم عن تجميع

¹ - سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 34

سلطتي التشريع والتنفيذ في يده مما قد يدفعه إلى الاستبداد، لأن الأصل في السلطة السياسية أن من يقوم عليها يميل إلى الاستبداد بها وفقاً للمقولة الشهيرة لعلماء السياسة والتي مفادها: "إن السلطة مفسدة، وإن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة للقائم عليها"¹ لذلك يرى "لوك" بوجوب توزيع السلطة بين سلطات مختلفة حتى تراقب كل هيئة غيرها وتوقفها عند حدود صلاحياتها واختصاصاتها.

ولقد ذهب لوك بعيداً حينما قرر حق الثورة للشعب على الحكم الاستبدادي الذي قد يجمع في يده عدة سلطات،

4- مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو:

ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات باسم الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو Montesquieu (1689-1755) الذي شرحه وأبرز خصائصه في مؤلفه الشهير "روح القوانين" سنة 1748، حيث يعود له الفضل في نقل المبدأ من مجرد تقسيم وظيفي إلى فصل بين السلطات أو الهيئات التي تتولى تلك الوظائف والمبدأ حسب هذا الفيلسوف يعني عدم جمع سلطات الدولة في يد فرد واحد أو هيئة واحدة، وفي ذلك يقول: (من التجارب الأزلية إن كل إنسان قابض على أعنة السلطة يميل إلى إساءة استعمالها حتى النهاية فلكي ل يسيئ احد استعمال السلطة يجب أن يؤدي نظام الأمور إلى أن يؤمن هذا

¹ - Eisenstadt, S N, M Abitbol & N Chazan. 1988. 'The Origin of the State Reconsidered'. In S Eisenstadt, p42

المحدور) فهي (تجربة خالدة أن كل إنسان يتولى السلطة ينزع إلى إساءة استعمالها حتى يجد حدا يقف عنده إن الفضيلة ذاتها تحتاج إلى حدود ولكي لا يساء استعمال السلطة يجب أن توقف السلطة سلطة أخرى). إن مبدأ الفصل بين السلطات حسب "مونتسكيو" هو قبل كل شيء تقنية دستورية غايتها منع الاستبداد، وصيانة الحرية، فإذا جمع شخص واحد أو هيئة واحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية انعدمت الحرية، وكذلك الشأن إذا اجتمعت السلطات الثلاث في يد واحدة ولو كانت يد الشعب ذاته، لذلك يجب أن تتوقف كل سلطة عند حدها بواسطة غيرها، بحيث لا تستطيع أي سلطة أن تسيء استعمال سلطتها أو تستبد بها¹.

إن الحرية إذا مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقسيم السلطة، ولا وجود لهذه الحرية عند دمج السلطات لحساب إحداها أو لحساب شخص أو جماعة كما أن تنظيم هذه السلطات وتقسيمها ينبغي أن يكون بطريقة لا تسمح لأي منها أن تتحرك لوحدها، بمعنى أن ترتبط هذه السلطات ببعضها وأن يكون بينها قدر من التعاون والتأثير المتبادل.

ومن هنا يرى مونتسكيو ضرورة أن يوجد في كل دولة ثلاث أنواع من السلطات²:

- السلطة التشريعية، والتي تتولى صياغة القوانين لمدة محددة، أو بصفة دائمة وتعديل وتلغي القوانين النافذة.

¹ - Eisenstadt, S N, M Abitbol & N Chazan. Op.cit, p44

² - عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص 250

- السلطة التنفيذية، التي تقر السلام أو تعلن الحرب، وترسل وتستقبل السفراء وتوطد الأمن.

- السلطة القضائية، والتي تعاقب على ارتكاب الجرائم وتفصل في منازعات الأفراد.

ومنذ ذلك أصبح مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ دستوريا تقوم عليه كل الأنظمة الديمقراطية؛ بل يعتبر أحد المعايير الأساسية التي تصنف على أساسها النظم السياسية.

المبحث الثاني: الحكومة:

يندرج موضوع الحكم والحكومة ضمن مواضيع العلوم السياسية ذات الجدل والنقاش الواسع منذ البدايات الأولى في التأسيس لفرع النظر، ويكمن الجدل في تحديد وضبط المفاهيم ذات الصلة خاصة وان موضوع الحكومة يتداخل مع عدة محاور ومفاهيم ضمانية على غرار النظام السياسي، الدولة السلطة...ولطالما مثلن الحكومة كموضوع حجر الأساس في توضيح طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم باعتباره أحد أبرز اهتمامات علم السياسة.

أولاً: تعريف الحكومة

إن مصطلح حكومة كغيره من مصطلحات العلوم السياسية واجه معضلات ومشاكله منهجية نظرية من حيث الاعداد والضبط وفي التالي توضيح للملامح تعريف مصطلح الحكومة.

للحكومة عدة معاني ومعظم هذه المعاني لكلمة الحكومة تندرج تحت ما يمكن أن يسمى بالمفهوم أو المعيار العضوي الذي يعني الحكومة كعضو أو هيئة تمارس طبقا للدستور والقوانين النافذة اختصاصات محددة.

وهناك معنى آخر للحكومة وفقا للمعيار أو المفهوم الموضوعي والذي يرى في الحكومة ليس هيئة عضوية محددة، وإنما باعتبارها أسلوبا لممارسة السلطة السياسية.

ومن جهة أخرى ووفقا للمعيار العضوي لكلمة (حكومة) فإنها تأخذ عدة معاني ومدلولات منها¹:

أ- يقصد بالحكومة مجموع الهيئات الحاكمة التي تسير أمور الدولة، فالحكومة بهذا المعنى تشمل إذن مجموع السلطات العامة الحاملة أو السلطات الثلاث (تنفيذية - تشريعية - قضائية) إضافة إلى إدارة المرافق العامة.

ب- وفي معنى أقل إتباعا قد يقصد بالحكومة السلطة التنفيذية وحدها باعتبارها - السلطة التنفيذية - هي التي تجسد الدولة والسلطة السياسية أمام جمهور الأفراد بحكم نشاطها اليومي مع الأفراد، وغالبا ما يستخدم هذا المدلول للإشارة على نظام الحكم الرئاسي التي تتصف فيه السلطة التنفيذية بالأحادية ممثلة بشخص الرئسي بدرجة أولى مع رئيس الحكومة والوزراء.

ج- وفي المعنى الأضيق لكلمة الحكومة يقصد بها ذلك الجزء من السلطة التنفيذية المتعلق بـ (الوزراء) أي الوزير الأول مع باقي الفريق الوزاري، وهو مفهوم غالبا ما يستخدم في أنظمة الحكم البرلمانية.

¹ - إبراهيم مذكور، مريت غالي، الأداة الحكومية. القاهرة: ذاكرة الكتابة، 2008، ص 22.

والحكومة كمفهوم تتداخل مع بعض المفاهيم الأخرى مثل السلطة والتي هي ظاهرة إنسانية متعلقة بالقدرة على التوجيه أو الإدارة أو السيطرة وكذا بمفهوم النظام السياسي.

وفي هذا الإطار وفي كتابه (تكوين الدلة)، يستخدم عالم الاجتماع السياسي (روبرت ماكيفر) مصطلح الحكومة للدلالة على النظام السياسي حيث يعرفه بأنه شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي كغيره من أشكال النظم الاجتماعي القائمة في كل المجتمعات¹.

ويضيف (ماكيفر) أن النظام السياسي هو أداة إدارة الدولة التي تحدد السياسات وتنفذها، ويدلل بأن العائلة هي النواة الأولى للحكومة أو النظام السياسي، ويؤكد بأن هناك عدة عوامل أسهمت في صياغة النظم السياسية في معظم المجتمعات².

ويمكن تعريف الحكومة تعريفا جامعاً باعتبارها مجموعة الأشخاص (الطبيعيين + المعنويين) الذين يمتلكون الحق القانوني لممارسة السلطة داخل الدولة.

¹ - Gellner, E. 1983. Nations and Nationalism: New Perspectives on the Past. London: Blackwell. P27

² - إبراهيم مذكور، مريت غالي، المرجع السابق، ص 24

المبحث الثالث: نظام الحكم البرلماني

النظام البرلماني هو نوع من أنظمة الحكم الديمقراطي، تمارس فيه السلطة بين الحكومة والبرلمان الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة، والذي تنبثق منه الحكومة، وهو يقوم على التعاون والتوازن بين السلطات ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان، كما يجوز فيه للبرلمان سحب الثقة عن الحكومة، و للحكومة حل البرلمان.

يقوم النظام البرلماني على ثلاثة أسس تميزه عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى، هي: ثنائية الجهاز التنفيذي: ثنائية الجهاز التنفيذي والتوازن والتعاون بين السلطات، الوزارة للأغلبية الحزبية في البرلمان.

1- ثنائية السلطة التنفيذية:

تعني قاعدة ثنائية الجهاز التنفيذي وجود مناصبي رئيس الدولة غير المسؤول أمام البرلمان، ورئيس الحكومة الذي يتحمل مع طاقمه هذه المسؤولية لذلك فإن قاعدة ثنائية الجهاز التنفيذي في النظام البرلماني تقوم على عنصرين هما: مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وعدم مسؤولية رئيس الدولة أمامه¹.

أ/ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان:

يقصد بهذه المسؤولية أن المسؤولية السياسية ملقاة على عاتق الحكومة وتكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، حيث أن الحكومة هي التي تضطلع بأعباء الحكم بوصفها المحور الرئيس للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني لذلك

¹ - عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص 199

فالمسؤولية السياسية الكاملة تقع على عاتقها أمامه، وتعد المسؤولية الوزارية حجر الزاوية في النظام البرلماني والركن الأساسي في بنائه، وبدونها يفتقد هذا النظام جوهره¹.

وهذه المسؤولية قد تكون تضامنية أو فردية، وتعني المسؤولية التضامنية أن الوزارة تكون مسؤولة بمجموعها عن السياسة العامة التي تسير عليها أمام البرلمان، ويلزم الحصول على تأييده لها، وإذا اعترض البرلمان على هذه السياسة ولم يوافق عليها فإن هذا يعني سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها بمجموعها أما المسؤولية الفردية فتتعلق بمسؤولية وزير واحد عن تصرفاته الخاصة بإدارة وزارته، وسحب الثقة منه يحتم عليه تقديم استقالته من الوزارة.

ب/ عدم مسؤولية رئيس الدولة:

يعني عدم مسؤولية رئيس الدولة: أنه سواء أكان ملكاً أم رئيس جمهورية غير مسؤول سياسياً أمام البرلمان، غير أنه يسأل جنائياً في الأنظمة الجمهورية، عكس الأنظمة الملكية التي تعد الملك منزها عن الخطأ، وبالتالي عن المسؤولية.

2- التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

تعني هذه القاعدة أن توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية بين السلطات مرن غير جامد، فمع قيام السلطة التشريعية بوظيفة التشريع فإن للسلطة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين والتصديق عليها وبالمقابل فإن للسلطة

¹ - Williams, C. 1989. The Destruction of Black Civilization: Great Issues of Race from 4500 BC to 2000 AD. Chicago: Third World Press. P33

التشريعية الحق في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والتصديق على الاتفاقيات التي تقدمها السلطة التنفيذية.

وتنظيم العلاقة هذه بين السلطتين يكون قائماً على فكرة التوازن بينهما فهناك مساواة وتداخل بين السلطتين، فالسلطة التنفيذية الحق في دعوة البرلمان للانعقاد وحتى حله وكذلك للبرلمان الحق في استجواب الوزراء والتحقيق معهم وحجب الثقة عن الوزارة أي تقرير المسؤولية الوزارية¹.

3- الحكومة للأغلبية الحزبية في البرلمان:

من القواعد التي يقوم عليها النظام البرلماني أن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية هو الذي يشكل الحكومة، ورئيسها يكون رئيس الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، لذلك فإنه من الناحية النظرية سوف تتمتع الحكومة بأغلبية برلمانية مساندة، مما يسهل عملها.

وهذا لا يعني أنه سيكون هناك دمج كامل للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وكأنهما جهاز واحد وبالتالي انعدام المعارضة؛ بل وإن كانت هناك أغلبية برلمانية مؤيدة للحكومة فهذا لا يلغي وجود المعارضة التي تنتقد أعمال حكومة الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، إذ أن التقاليد الديمقراطية الراسخة منذ زمن طويل لهذه الأنظمة قد أقرت مبدأ المعارضة للحكومة وإن كانت من نفس الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية.

¹ - عبد الغني بسيوني، مرجع سابق، ص 200

المبحث الرابع: نظام الحكم الرئاسي

النظام الرئاسي هو نظام سياسي يقوم على الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويضع جميع الاختصاصات التنفيذية بيد رئيس الدولة يعاونه في ممارستها مجموعة وزراء يعدون بمثابة مستشارين يطلق عليهم أسم سكرتير؛ كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس الدولة هو رئيس الحكومة في الوقت نفسه.

أولاً: أسس النظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي على مجموعة من الأسس أو المميزات التي تميزه عن غيره من الأنظمة السياسية، ومن تلك الأسس ما يلي:

1- وجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة

ينتخب رئيس الدولة في النظام الرئاسي من قبل الشعب، ولكون الشعب هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية، سواء أكان مباشراً أم غير مباشر فإن رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة وهذا يعني أنه لا يوجد فصل بين منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

وهذا يرمي إلى تحقيق المساواة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فقد وضعت السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب من الشعب، ولذلك أصبح في مركز متعادل مع البرلمان الذي يستمد سلطته من الشعب مثل الرئيس¹.

¹ - محمد كامل ليلة، النظم السياسية. بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص 867

2- الفصل بين السلطات:

يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل بين السلطات؛ وهو يقتضي فصل سلطات الدولة عن بعضها البعض، وهذا من شأنه منع الاستبداد وحماية حقوق وحريات الأفراد، لأن (جمع السلطات الثلاث بيد هيئة واحدة فيه منافاة للحرية).

وقد أدى تطبيق هذا المبدأ إلى تقسيم السلطة في الدولة إلى ثلاث سلطات، هي¹:

أ/ السلطة التشريعية:

يقتضي مبدأ الفصل بين السلطات قيام سلطة مستقلة بممارسة الصلاحيات المتعلقة بالتشريع، دون أن يحق لرئيس الدولة أو السلطة التنفيذية أو غيرها التدخل في أي عمل من أعمالها، بل لا يحق لأي عضو في السلطة التنفيذية أن يكون عضوا فيها، وسبب ذلك كما قرره الفيلسوف روسو في العقد الاجتماعي: بقوله: إن (المشرع... شخص ممتاز في الدولة ووظيفته ليست منصب قضاء ولا سيادة قط؛ فهذه الوظيفة التي تكون الجمهورية لا تدخل فيها، فهي وظيفة خاصة وسامية)، فهذه السلطة (تخص كل الشعب ولا يمكن أن تخص إلا بالشعب).

¹ - مفس المرجع، ص 876

ب/ السلطة التنفيذية:

عرف روسو السلطة التنفيذية بأنها: (هيئة وسيطة بين الرعايا وصاحب السيادة من أجل الاتصال المتبادل بينهما ، مكلفة بتطبيق القوانين وبالمحافظة على الحرية المدنية والسياسية).

وهذه الهيئة تتشكل من أشخاص يسمون ولاية أو ملوكا أو حكاما... ويطلق عليها كذلك اسم حكومة أو إدارة عليا... أو السلطة التنفيذية.

فالحكومة أو السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الدولة ومعاونيه تمارس جميع الصلاحيات التنفيذية المتعلقة بتطبيق القانون وإدارة الشؤون العامة التي عبر عنها روسو وبالمحافظة على الحرية المدنية والسياسية، وهي عند ممارستها تلك الصلاحيات يمنع على البرلمان أن يتدخل فيها.

ج/ السلطة القضائية:

السلطة القضائية هي الهيئة المختصة بالفصل في الخصومات المختلفة وما يرتبط بها من مسائل، وهذه الهيئة مستقلة كل الاستقلال عن السلطتين السابقتين، لذلك فإن قضاتها كما قرر مبدأ الفصل بين السلطات يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب.

3- اختيار الوزراء بيد رئيس الدولة وحده:

إن رئيس الدولة باعتباره رأس السلطة التنفيذية، بل والممثل الحقيقي لها فإنه المخول اختيار وزراءه، وهم ليست لهم أية سلطات، إذ أن مهامهم استشارية تقتصر على

تقديم التقارير والآراء الاستشارية للرئيس.

4 - الوزراء مسؤولون أمام رئيس الدولة فقط:

إن الوزراء لا يسألون أمام أية جهة أخرى عدا رئيس الدولة، فهو الذي يسيطر عليهم، ويخضعون له، وهو الوحيد المخول سلطة إقالتهم. غير أن الدستور الأمريكي منح الكونجرس حق مساءلة أي وزير في حالة ارتكابه جريمة وقامت أدلة تقتضي مساءلته جزائيا ففي هذه الحالة يتولى متابعته ومحاكمته.

ومع وضوح الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي، غير أن هناك تداخلا في بعض الصلاحيات التي أسفر عنها التطبيق العملي للمبدأ، والتي اقتضت وجود بعض التداخل، ومن تلك الصلاحيات المتداخلة ما يلي:

أ - حق رئيس الدولة في الاعتراض - أو النقض - على مشروعات القوانين التي وافق

عليها البرلمان، كما هو الحال بالنسبة للرئيس الأمريكي.

ب - حق مجلس الشيوخ في الاعتراض على تعيين رئيس الدولة بعض كبار موظفي الدولة مثل السفراء وقضاة المحكمة الاتحادية العليا.

ج - نائب الرئيس في النظام الأمريكي هو رئيس مجلس الشيوخ، وهذا يؤكد مدى تداخل السلطات في هذا النظام مع انه يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ومن هنا يمكن القول أن ما كان يقول به روسو وغيره لم يطبق عمليا¹.

¹ - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989 ص 48.

المبحث الخامس: نظام الحكم شبه الرئاسي

النظام شبه الرئاسي هو نظام برلماني أدخلت عليه تعديلات تم بموجبها توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية مقارنة بما يتمتع به رئيس الدولة في النظام البرلماني. حيث تم أخذ بعض قواعد النظام الرئاسي وضمها للنظام البرلماني فنشأ نظام مختلط أطلق عليه مصطلح "النظام شبه الرئاسي"؛ غير أن الكثير من الباحثين لا يصنفوا هذا النظام كنظام مختلف بل يصنفونه ضمن النظام البرلماني.

أولاً: خصائص ومميزات نظام الحكم شبه الرئاسي

يتميز النظام شبه الرئاسي بعدة مميزات تجعله مختلفاً عن غيره من الأنظمة السياسية؛ لكونه نظاماً يجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي وسمي نتيجة ذلك بالنظام السياسي المختلط¹.

1- ثنائية السلطة التنفيذية (وجود رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة):

لا يعني وجود فصل شديد في العلاقة بينهما، ذلك لأن الحكومة تدير سياسة الدولة بقرارات تتخذ في مجلس الوزراء الذي يعقد برئاسة الرئيس الذي تغطي فاعليته على أنشطة الحكومة.

¹ - جمال سلامة علي، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2007

2- مسؤولية الحكومة أمام البرلمان:

يقوم النظام الرئاسي في الأصل على تجسد السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب، والوزراء هم منفذون لسياساته ومسؤولون أمامه حيث لا يوجد مجلس للوزراء، وكذلك يوجد برلمان منتخب. غير أن النظام شبه الرئاسي لم يأخذ بهذه القاعدة بكاملها بل أضاف إليها قاعدة أخذها من النظام البرلماني وهي مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وبهذا أصبحت الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والبرلمان معاً¹.

3- ممارسة الرئيس صلاحيات تشريعية واسعة:

يمارس رئيس الدولة في ظل النظام شبه الرئاسي صلاحيات تشريعية واسعة، منها:

- صلاحية التشريع في المجال التنظيمي.
- يتمتع الرئيس بسلطة إعادة القانون إلى الجمعية الوطنية لدراسته مرة أخرى .
- يتدخل الرئيس في تحديد ادوار انعقادها، وله الحق في مخاطبتها والحق في حلها من دون موافقة الحكومة.
- حق اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي للحصول على موافقته لتشريع أي قانون في المسائل الهامة.

¹ - حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية

عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001، 121

4- وجود رئيس دولة منتخب من قبل الشعب بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة:

ينتخب رئيس الدولة في النظام الرئاسي من قبل الشعب، ولكون الشعب هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية. سواء أكان مباشراً أم غير مباشر. فإن رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة وهذا يعني أنه لا يوجد فصل بين مناصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

وهذا يؤدي إلى تحقيق المساواة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فقد وضعت السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب من الشعب، ولذلك أصبح في مركز متعادل مع البرلمان الذي يستمد سلطته من الشعب مثل الرئيس.

5- تعيين الوزراء وعزلهم من صلاحيات رئيس الدولة وحده:

إن رئيس الدولة باعتباره رأس السلطة التنفيذية، بل والممثل الحقيقي لها فإنه المخول اختيار وزراءه، وهم ليست لهم أية سلطات، إذ أن مهامهم استشارية تقتصر على

تقديم التقارير والآراء الاستشارية للرئيس¹.

6- الوزراء مسؤولون أمام رئيس الدولة فقط:

إن الوزراء لا يسألون أمام أية جهة أخرى عدا رئيس الدولة، فهو الذي يسيطر عليهم، ويخضعون له، وهو الوحيد المخول سلطة إقالتهم.

¹ - محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص 866

المبحث السادس: نظام حكومة الجمعية النيابية

نظام حكومة الجمعية النيابية أو نظام اندماج السلطات هو أحد الأنظمة السياسية وشكل أشكال الأنظمة السياسية يقوم على أساس جمع اختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد جمعية نيابية، وهي هيئة منتخبة من طرف الشعب.

فهذا النظام لا يعرف مبدأ الفصل بين السلطات، ولا تعد السلطة التنفيذية قائمة، بل هي تابعة للسلطة التشريعية ومندمجة فيها. وهذا النوع من الأنظمة السياسية غالبا ما يكون انتقاليا؛ يعقب الثورات، وذلك عندما تكون هيئة واحدة تتولى شؤون التشريع والتنفيذ فتشكل لجنة أو مجلسا لتولي أعمال التنفيذ تحت سلطتها وتوجيهها. ومن الأمثلة على ذلك : الجمعية الوطنية التي تشكلت في فرنسا بعد إلغاء الملكية سنة 1792م لوضع دستور جديد للبلاد، فجمعت في يدها سلطتي التشريع والتنفيذ قرابة ثلاث سنوات، فشكلت مجلسا تنفيذيا يخضع لها خضوعا تاما.

وقد نشأ نظام حكومة الجمعية النيابية في ظل ظروف سياسية خاصة ببعض الدول واستند إلى مجموعة من الأفكار التي اعتبرت أسسا له¹.

¹ - محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ب ت ن، ص 364

أولاً: مبادئ وأسس نظام حكومة الجمعية النيابية

1 - تركيز السلطة بيد البرلمان:

تمثل هذه القاعدة في كون السلطتين التشريعية التنفيذية مركزة بيد البرلمان، إذ أن البرلمان المنتخب من قبل الشعب هو الذي يقبض بيده على تسيير كافة شؤون البلاد.

ويقوم بكل السلطات سواء أكانت تلك السلطات والأعمال على تشريعية أم تنفيذية .

ويختار البرلمان رئيس الوزراء والوزراء، وتقوم حكومة الجمعية النيابية بإدارة الشؤون التنفيذية باعتبارها ممثلة للبرلمان وليس للشعب، لذلك يخضع رئيس الوزراء للبرلمان في تلك الإدارة.

2 - تبعية الحكومة للبرلمان:

إن السلطة التنفيذية متمثلة في رئيس الوزراء والوزراء خاضعة للبرلمان وتابعة له تبعية كاملة، فهو يتولى توجيه الحكومة والإشراف على عملها ويستطيع تعديل قراراتها وإلغاءها؛ والوزارة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان، لذلك فإن نظام الجمعية النيابية يقترب في مسألة المسؤولية السياسية من النظام البرلماني¹.

¹ - محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ب ت ن، ص 366

الفصل الثالث

التصنيفات التقليدية والحديثة
للأنظمة السياسية

المبحث الأول: التصنيفات التقليدية الكلاسيكية للأنظمة السياسية

لقد عرف الأدب السياسي خلال القرنين الماضيين العديد من محاولات تصنيف الأنظمة السياسية، وتعددت صورها بتعدد التيارات الفقهية الأيديولوجية التي اهتمت بدراستها، وقد كانت محصلة كل ذلك جملة من الإجهادات والتراكمات المعرفية في سبيل التمييز بين أنماط وأنواع الأنظمة السياسية المطبقة بمختلف الدول والوحدات السياسية، وعليه يمكن أن نوضح في الآتي بعض أبعاد ومعايير تصنيف الأنظمة السياسية وفقاً للإتجاه التقليدي الكلاسيكي.

1- تصنيف الأنظمة السياسية وفقاً لطبيعة الهيئة صاحبة السلطة العليا:

يصنف كثير من الباحثين الأنظمة السياسية وفقاً لطبيعة الهيئة صاحبة السلطة والصلاحيات الواسعة في نظام الحكم، فإذا كانت الهيئة المسؤولة العليا في عملية صناعة واتخاذ القرار مسندة إلى شخص واحد منفصل عن البرلمان كان النظام رئاسياً، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما إذا كانت هذه الهيئة هي السلطة التشريعية ممثلة في مؤسسة البرلمان، بوجود حكومة مسؤولة أمام البرلمان عن أعمالها، فيكون النظام السياسي في هذه الحالة نظاماً برلمانياً، على غرار ما هو مطبّق في بريطانيا¹.

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 269

وإذا كانت مستندة إلى هيئة جماعية عليا كالقيادات الحزبية أو اللجان المركزية أو المجالس الثورية، سمي النظام بالنظام المجلسي، ويمكن أن تكون المسؤولية موزعة بين البرلمان ورئيس الدولة، وعندئذ يكون النظام السياسي مختلطاً أو شبه رئاسي، كما هو الحال بالنسبة للوضع بفرنسا¹.

2- الأنظمة السياسية وفقاً للنظام الحزبي المطبق:

يمكن تصنيف الأنظمة السياسية وفقاً لطبيعة النظام الحزبي السائد في بلد ما، فإذا ما كان الحكم متداولاً بين عدة أحزاب سياسية تنافسية، كان النظام السياسي في هذه الحالة نظاماً تعددياً تنافسياً، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا، وإذا كان الحكم متداولاً و مقتصرًا على حزبين كبيرين مسيطرين كان النظام السياسي في هذه الحالة نظاماً ثنائياً، وتعتبر كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أمثلة على هذه الحالة، أما الحالة الثالثة فهي تلك الحالة التي يتزعم وينفرد فيها حزب واحد بالحكم، تكون طبيعة النظام السياسي في هذه الحالة نظاماً أحادياً غير تنافسي، وهو المثال الذي ساد عديد دول العالم الثالث في فترات زمنية سابقة.

3- تصنيف الأنظمة السياسية وفقاً للفوارق الاقتصادية والاجتماعية:

هناك فئة من الباحثين الذين يعتبرون بأن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في بلد ما أهم من الفوارق الدستورية (رئاسي، برلماني مجلسي)، ويقومون تبعاً لذلك بتصنيف الأنظمة السياسية إنطلاقاً من هذه

¹ - Davidson, B. 1992. Blackman's Burden: The Curse of the Nation-State. London: James Currey. P51

الفرضية إلى نظم رأسمالية، تقوم على مذهب الحرية الإقتصادية، وعلى المبادرة الفردية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهناك النظام الاشتراكي الذي يقوم على التخطيط المركزي للنشاطات الإقتصادية، وضبطها بالنيابة عن المجتمع ككل والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

ومن منطلق طبيعة النظام الإقتصادي أو نمط الإنتاج، ميّز (كارل ماركس) بين خمسة 05 أنماط من النظم هي: نظم مشاعية التي لا تعرف الملكية الخاصة ولا الطبقات ولا الصراع الطبقي، نظام العبودية ويضم طبقتين هما السادة والعبيد، نظام إقطاعي قوامه النبلاء والأرض والأقنان، نظام رأسمالي تملك فيه الطبقة الرأسمالية وسائل الإنتاج، وتهيمن على أداة الحكم في مواجهة الطبقة العمالية التي تعمل ولا تملك ولا تشارك في بناء السلطة، وأخيراً النظام الشيوعي الذي يُفترض فيه تلاشي الملكية الخاصة والطبقات والصراع الطبقي وحتى الدولة¹.

4- تصنيف النظم السياسية وفقاً لأسلوب توزيع السلطة:

يتميّز بعض الباحثين المختصين بين النظام الفيدرالي والنظام الكونفيدرالي التعاهدي والنظام البسيط، الأول تتوزع فيه السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات، والثاني يعطي الهيئة المركزية سلطة التنسيق بين السياسات الخارجية بين الدول الأعضاء، مع إحتفاظ كل منها بنظامها السياسي

¹ - Davidson, B. 1992. Blackman's Burden: The Curse of the Nation-State. London: James Currey. P272

واستقلالها التام في شؤونها الداخلية، أما في النظام البسيط فإن السلطة تكون للحكومة المركزية التي لها أن تفوض بعض الصلاحيات إلى الإدارات المحلية.

المبحث الثاني: التصنيفات الحديثة المعاصرة للنظم السياسية

إنّ تنوع العناصر التي تدخل في تركيب السلطة تجعل من الصعوبة تصنيف أشكالها بناءً على معيار واحد، لذلك حاول عديد الباحثين البارزين في علم السياسة والنظم، تقديم مجموعة من الرؤى والتصورات فيما يخص تصنيف الأنظمة السياسية وفقاً لإتجاهات و مؤشرات مختلفة، نذكر من بين هذه التصنيفات الآتي:

أولاً: تصنيف النظم السياسية وفقاً لفكرة الثنائيات المتقابلة

في هذا السياق هناك من يميز بين عدّة نظم سياسية متناقضة ومتضادة، إذ أن هناك من يميّز ما بين النظم الديمقراطية و النظم الديكتاتورية وتتسم الأولى بوجود ضوابط على شاغلي المناصب السياسية، ونشاط واضح لمؤسسات المجتمع المدني، ووجود معارضة سياسية منظمة، وانتخابات نزيهة وصحافة حرّة، وسيادة حكم القانون، أما النظم الدكتاتورية فتتسم بغياب المعارضة المنظمة والصحافة الحرّة، وضعف في آداء المؤسسات التشريعية بالبلاد وتركز السلطة وشخصتها وغياب حكم القانون في غالب الأمر، وتعظم دور المؤسسة العسكرية.

ثانياً: تصنيف جبريال ألموند

ميّز (الموند) بين أربع مجموعات من النظم السياسية إستناداً إلى درجة التمايز البنائي، والتخصص الوظيفي ومدى تجانس وعلمنة الثقافة السياسية وقد خلص إلى أن الأنظمة السياسية تكون كالتالي¹:

1. النظم الأنجلو-أمريكية:

وتتسم بحسب (جبريال ألموند) بتجانس ثقافتها السياسية، وتطبيقها للمذهب والأفكار العلمانية، وتنطوي على هياكل سياسية متميزة ولكل منها دور محدد، وتتوزع السلطة العام داخل النظام بشكل متوازن عقلائي .

2. النظم قبل الصناعية:

وتتميز حسب (الموند) باختلاف الثافات السياسية والأبنية السياسية وفي الغالب تشهد ثقافتين إحداهما حديثة لدى الصفوة، وأخرى تقليدية تسود بين الجماهير، وتنطوي من الناحية البنائية على درجة منخفضة نسبياً من التمايز البنائي، فالأحزاب السياسية تكون غير مستقرة، وجماعات المصالح إن وجدت عادةً ما تكون هشة، والأبنية السياسية غالباً ما تضم عناصر حديثة وتقليدية، ويقترن ضعف التمايز البنائي بظاهرة إحلال الأدوار.

3. النظم الشمولية:

وتتسم بتجانس ثقافتها السياسية واعتمادها على أيديولوجية معينة تحدد الغايات الأساسية والأساليب التي تحقق هذه الغايات، وتنطوي على

¹ - جبريال ألموند، بينغهام بأول، مرجع سابق، ص 42

أبنية سياسية متميزة، وتلعب الأجهزة الحزبية والأمنية دوراً متميزاً في الحفاظ على مركز واحد للقوة وتعمل للحيلولة دون ظهور مراكز قوى أخرى.

4. النظم القارية الأوروبية:

وتنسم بأنها ذات ثقافة سياسية مجزأة، ووجود إختلافات ثقافية مع جذور وتراث مشتركين، أي أن هذه النظم تنطوي على سياسات فرعية أهمها: الثقافة الكاثوليكية، ثقافة الطبقة الوسطى، والثقافة الصناعية، ويلاحظ من الناحية البنائية ارتباط الأبنية والأدوار بالثقافات الفرعية، الأمر الذي يفضي إلى بروز أدوار فرعية منفصلة عن بعضها البعض¹.

ثالثاً: تصنيف مرسيل بيرلو

يقدم (مرسيل بيرلو) تصنيفه لأنماط النظم السياسية على أساس درجة تطور السلطة في المجتمعات، مع التحفظ إزاء التابع الزمني للسلطة والتجانس الكامن في عناصرها، ويقسمها إلى ثلاثة أنماط وفقاً لمراحل تطورها، وذلك على النحو التالي:

1. المجتمعات غير المسيية:

وفيها تمارس الوظائف التي تعتبر سياسية بصورة خاصة بواسطة إشراف إجتماعي مباشر وشائع، أو بفضل ممارسات سحرية دينية، والأدوار السياسية للسلطان السياسي والإدارة السياسية موزعة في المجتمع ومنتشرة بشكل أدوار أو وظائف إجتماعية تختلط بها.

¹ - جبريال الموند، بينغهام بأول، مرجع سابق، ص 45

2. المجتمعات المسييسة بتفريد السلطة:

توجد السلطة في هذا النزاع من المجتمعات في حالة ولادة، حيث نجد حكامها بدون إدارة حقيقية، ولا توجد قوة تحت تصرفهم، أما حدود سلطتهم فهي حدود سطوتهم وليست الحدود التي تفرضها عليها القواعد المطبقة في المجتمع.

3. المجتمعات المسييسة بواسطة تسييس السلطة:

وهي المجتمعات التي تود فيها حكومة وإدارة، يقومان بعملهما وفقاً لقواعد مدونة أو عرفية، وفي هذه الطائفة من المجتمعات تنشأ وتتطور سلطة الدولة¹.

رابعاً: تصنيف إدوارد شلنر

يشير (إدوارد شيلنر) في تصنيفه لأنماط الأنظمة السياسية إلى وجود حوالي خمسة 05 أنواع لهذه النظم تتوزع وفقاً للتالي²:

1. النظم الديمقراطية السياسية:

وتتميز بحكم مدني من خلال مؤسسات تمثيلية، حريات عامة ووجود جهاز تشريعي منتخب عن طريق الإقتراع العام، وله دور بارز في مجالس التشريع والرقابة، ووجود تعددية حزبية وقضاء مستقل، وجهاز إداري محترف.

¹ - إبراهيم مذكور، مريت غالي، مرجع سابق، ص 48

² - Davidson, B. 1992. Op.cit, p57

2. النظم الديمقراطية الوصائية:

وتتسم بوجود سلطة تنفيذية مهيمنة، وأحزاب سياسية محدودة النشاط وشخص أو مجموعة أشخاص يفرضون سيطرتهم على الحزب الحاكم والدولة عن طريق الجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة، وبرلمان له دور محدود نتيجة سيطرة الحزب وتحجيم المعارضة وقوة السلطة التنفيذية، وتبدو مؤسسات المجتمع المدني متداخلة في توجهاتها مع توجهات النظام السياسي، لذا فإن إرادة الحاكم وإخلاصه وحسن نواياه يصبح لها الدور المؤثر في خلق مؤسسات ديمقراطية حقيقية.

3. النظم الأوليغارشية التحديثية:

وتتسم بوجود برلمان فاقد القدرة على ممارسة إختصاصاته ويبدو وكأنه أداة تتركز فاعليتها في الموافقة والإعلان، وقد لا توجد أحزاب مطلقاً أو قد يوجد حزب واحد، وتكون المعارضة مستهدفة، وتجري في هذا النمط من النظم إنتخابات عامة، تخضع لعمليات تزوير وتلاعب من جانب السلطة المهيمنة، وتنطوي على قضاء عسكري يلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية وتعتمد مثل هذه النظم المحافظة على حضور واضح للمؤسسة العسكرية في فعاليتها التقليدية.

4. النظم الأوليغارشية الشمولية:

وتتسم باعتمادها أيديولوجيا معينة إطاراً فكرياً يحدد غايات المجتمع وأساليب تحقيقها، وتبدو هيمنة الحكومة وتدخلها في حياة المواطنين واضحة ويوفر الحزب المهيمن إطاراً للنخبة الحاكمة بالتماسك والتنظيم مباشرة مهامها

وفي الغالب يتواجد برلمان لا يكاد يزاوُل أي دور في مهمة التشريع، ولا موضع في هذا النمط من النظم للمعارضة والقضاء المستقل وحرية الرأي والنقد¹.

5. النظم الأوليغارشية التقليدية:

وتتسم في الغالب بإسناد السلطة بالنسبة لرأس الدولة عن طريق الوراثة، وعادةً يختار الحاكم معاونيه من بين ذوي قرباه أو الذين تربطهم إياه علاقات شخصية، وفي الغالب لا ينطوي هذا النمط من النظم على برلمان وبالتالي يتولى الحاكم بالتعاون مع أقربائه أو مستشاريه مهمة وضع القوانين والسياسات، وتحفظ الجماعات القرابية والقبلية بقدر كبير من الإستقلال عن الحكم المركزي².

¹ - إبراهيم مذكور، مريت غالي، مرجع سابق، ص 51

² - M Abitbol & N Chazan (eds). The Early State Perspective. Leiden, New York: Brill., p64

الفصل الرابع

المنهج المقارن

تعريفه إستخداماته ومستوياته

المبحث الأول: المنهج المقارن في الدراسات السياسية

إنّ المعرفة وإقامة البرهان، وتقريب المفاهيم تعتمد اعتماداً كبيراً على المقارنة، حيث لعبت دوراً هاماً بغض النظر عن أن الإنسان أدرك ذلك بوعي أو لم يدركه، فمقارنة الإنسان للطبيعة والمجتمع جرت معاً في الوقت الذي ظهر فيه، وقد كانت المقارنة معروفة منذ القدم ولكنها فقدت أهميتها في القرون الوسطى، ولم تبعث من جديد في أوروبا إلا في القرنين 18 - 19 وذلك بالارتباط مع تقدم علم المناهج.

وبالرغم من أن المقارنة كمنهج قائم بذاته حديث النشأة، ولكنها قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد إستخدمها كل من أفلاطون وأرسطو كوسيلة للحوار في المناقشة قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش كما تمّ إستخدامها في الدراسات المتعلقة بالمواضيع العامة كمقارنة بلدٍ ببلدٍ آخر.

أولاً: تعريف المنهج المقارن

يقصد بالمقارنة لغةً مقابلة الأحداث والظواهر مع بعضها البعض لكشف ما بينها من أوجه الشبه والاختلاف، والمنهج المقارن بصفة عامة هو القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشياء والظواهر، ومن جهةٍ أخرى يعرف المنهج المقارن على أنه عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو ظاهرتين أو أكثر، نستطيع من خلاله الحصول على المعارف التي تميز موضوع الدراسة، أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف.

يساعد المنهج المقارن على إكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في ماضيها، حاضرها ومستقبلها، وذلك عن طريق المضاهاة وإبراز الصفات المتشابهة والمختلفة بين ظاهرتين أو أكثر، ومعرفة درجة تطور أو تراجع الظاهرة عبر الزمن¹.

وبالنسبة لـ "إميل دور كايم" فإن المنهج المقارن هو نوع من أنواع التجريب غير المباشر، بحيث يرى بأنه إذا كنّا في العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد من صدق الإرتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فإن هناك مجالات كثيرة في العلوم الإنسانية يصعب فيها إجراء هذه الطريقة لذلك يتم اللجوء إلى أسلوب التجارب غير المباشرة عن طريق المنهج المقارن.

من جهةٍ أخرى يرى "جون ستيوارت ميل" أن المنهج المقارن هو: دراسة ظواهر متشابهة، أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هو التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، وحسبه فإن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الإختلاف.

هناك أيضاً من يرى بأن للمنهج المقارن معنى "عام" وهو المقارنة ما بين المتغيرات، كما له معنى "خاص"، وهو عادةً ما يقصد به دراسة توزيع الظواهر الإجتماعية في مجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة، أو حتى مقارنة

¹ - نصر محمد عارف، إستمولوجيا السياسة المقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 94.

مجتمعات كلية بعضها ببعض، أو مقارنة النظم الإجتماعية الرئيسية من حيث إستمرارها، تطورها والتغير الذي يطرأ عليها.

المنهج المقارن هو الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث الإجتماعي في دراسة الظواهر والعمليات، وكذا مختلف التفاعلات، دراسةً مقارنةً تختص بالإهتمام بأوجه الشبه والإختلاف بين الظواهر والمؤسسات في مجتمعات مختلفة وبيئات متباينة جغرافياً وإقليمياً، أو في مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة¹.

وكذلك فقد حدّد الباحث "ماكاون" خمسة 05 مؤشرات وأبعاد لتعريف المقارنة وهي:

- أنّ المقارنة هي إحدى أساليب القياس.
- أنها أداة لتوضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.
- أنها مرادف لمنطق التحليل العلمي.
- أنها نمط معين من أنماط البحث.
- أنها إحدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل أو التفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها.

ووفقاً لما كتبه "جوزيف لابلومبارا" فإن عملية المقارنة تعكس أساساً البحث في أوجه التشابه والإختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة، وذلك تمهيداً لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها.

¹ - نصر محمد عارف، إستمولوجيا السياسة المقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 102.

ثانياً: أهمية المنهج المقارن وشروطه

للمنهج المقارن أهمية قصوى في العلوم الإجتماعية بشكلٍ عام وبمجال العلوم السياسية بشكلٍ خاص، وعليه يمكن الإشارة لأهميته في النقاط والعناصر التالية¹:

- يمكن المنهج المقارن من دراسة الظواهر الإجتماعية، والسياسية في المواضيع التي لا تتطلب التحريب الدقيق أو يصعب فيها التحريب، وذلك من أجل الوصول إلى حل الإشكال الذي أدى إلى وجود المشكل.
- جمع أكبر قدر ممكن من المادة العلمية نظرية أو ميدانية، حول الظاهرة موضوع الدراسة.
- يمكن التحليل المقارن من إكتشاف المتغيرات الجديدة في الظواهر التي لا تظهر للعيان إلا عن طريق التفسير المقارن.
- تساهم المقارنة في توفير درجة عالية من التعميم بواسطة القوانين التي يمكن إكتشافها عن طريق المقارنة.
- إن المنهج المقارن مناسب لبيان خصائص الظواهر، وتميزها عن طريق مقابلتها مع بعضها البعض، وبالتالي فهو منهج جيّد للتحليل والتفسير للعلوم السياسية.
- يستهدف المنهج المقارن البحث عن القواعد والإنتظامات، أي السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة، أو

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 73

الظواهر المتشابهة، أي البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة.

أما بالنسبة لشروط المقارنة فيمكن إجمالها في مايلي:

● شمولية المقارنة لكافة أوجه التشابه والإختلاف بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.

● التحديد الواضح من جانب الدارس والباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستم المقارنة فيما بينها، وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة العلمية في رصد جوانب الشبه والإختلاف.

● مراعاة ألا تكون الوحدات أو الظواهر المراد مقارنتها متماثلة تماماً أو مختلفة تماماً، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط للإختلاف وأخرى للتماثل والإتفاق، ويرتبط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي أو اجتماعي، واحد ومتقارب.

المبحث الثاني: مستويات المقارنة وخطواتها

بناءً على ما تقدّم من شروط المقارنة فإنه يتّضح أن للمنهج المقارن عدّة مستويات أساسية هي كالتالي:

1. المقارنة الخارجية:

وتسمى أيضاً بالمقارنة عبر المكان، وهي مقارنة تتم بين الوحدة المعنية سواءً كانت نظاماً، أو عنصراً أو ظاهرة، أو العلاقة بين متغيرين في دولة ما يقابلها في دولة أخرى أو في عدّة دول أخرى، كأن نقارن مسألة التنمية

السياسية أو الإنتخابات أو العنف السياسي أو المعاضة السياسية بين بلدية أو أكثر.

2. المقارنة الداخلية:

وتتم بصرف النظر عن وحدتها، تتم داخل نفس النظام السياسي على أساس زمني، كأن يُبحث من منظور مقارن النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو نمط القيادة البيروقراطية أو السياسات العامة قبل المرحلة التعددية وبعدها، وقد تتم هذه المقارنة أيضاً في نفس الفترة الزمنية على أساس موضوعي أي حسب موضوعات وقضايا معينة، وقد تأخذ هذه المقارنة أحد الشكلين¹:

أ. مقارنة موقف عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة، كأن تقارن بين مواقف القيادة السياسية الحاكمة والأحزاب المعارضة إزاء قضية مشاركة المرأة السياسية.

ب. مقارنة موقف النظام السياسي أو أحد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس المشكلة، كأن تقارن موقف القيادة السياسية العراقية من الأكراد والشيعية والتركمان كتعبير عن مشكلة التكامل والاندماج الوطني.

أما بالنسبة لخطوات المنهج المقارن، فإنه كغيره من مناهج العلوم الاجتماعية والسياسية، يتضمن مجموعة من الخطوات المتبعة، والتي يمكن إجمالها في مايلي²:

¹ - بومدين طاشمة، ص 123.

² - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 75.

- تحديد مشكلة البحث واختيار وحدة التحليل الخاضعة للمقارنة.
- بناءً على تحديد مشكلة البحث يقوم الباحث بصياغة الفروض التي تكون عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات إفتراضية بين متغيرين أو أكثر.
- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية التي تعبّر بها عن الظواهر والتي تساعدنا في عملية المقارنة، وهذه الخطوة تُعدّ أساسية للباحث التي لا غنى عنها، فبدون تجريد وبناء شبكة من المفاهيم لا يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك ينتظم العديد من الموضوعات الخاضعة للمقارنة تحته.
- جمع البيانات ووصف الحقائق التي تمّ الحصول عليها من خلال عملية التصنيف.
- تحديد أوجه الشبه والإختلاف وتوصيفها وتحليلها إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري.
- صياغة النتائج العلمية والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة.
- الوصول إلى نتائج يمكن قبولها وتعميمها.

الفصل الخامس

المدرسة السلوكية...

بناء النظريات وصياغة الإقترابات

المبحث الأول: مفهوم النظرية ومراحل بنائها

من المعروف أن المدرسة السلوكية المعاصرة في دراسة النظم السياسية قد إهتمت وهدفت إلى بناء نظريات يمكنها أن تفسر مايجري على أرض الواقع، وتتنبأ بما يمكن أن يحدث مستقبلاً إنطلاقاً مما هو قائم، وذلك على خلاف القصور الذي ميز المدرسة التقليدية، وبعبارة أخرى فإن جوهر الثورة السلوكية والتحول في دراسة النظم السياسية المقارنة هو الإعتماد المتناهي لبناء النظريات، وهذا مايفرض علينا التعريف بالنظرية وتوضيح أنواعها ومستوياتها وكذا علاقتها بالاقتراب.

أولاً: تعريف النظرية وتحديد أنواعها

- النظرية ببساطة شديدة، " مقلة عامة تتضمن علاقة بين متغيرين أو أكثر" وتكون هذه العلاقة الموضحة في النظرية قد تم التوصل إليها بعدة طرق أهمها التجربة، وثم التحقق من صدقية النتائج المتوصل إليها.
- النظرية هي منظومة من التعميمات المترابطة علمياً، والتي تقترح بعض الملاحظات الجديدة القابلة للإختبار على أرض الواقع على الظاهرة المراد معالجتها وتفسيرها والتنبؤ في المستقبل بإحتمالية حدوثها.

الفصل الخامس المدرسة السلوكية.. بناء النظريات وصياغة الإقترابات

- تلفت النظرية الإنتباه بصورة علمية إلى أنماط من القواعد العامة للسلوك والتي توضح العلاقة بين كتغيرين أو أكثر بما يساهم في كشف الأنماط والاتجاهات العامة وبما يساعد صانع القرار على إتخاذ القرار السليم¹.

- النظرية أوسع من مفهوم الفرض أو الفرضية ثم إختيارها بل هي أداة علمية تفيد في فهم الظواهر بإختلافها من بينها الظواهر السياسية، ولها قدرة معينة على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: التفسير - التنبؤ - التعميم.

وعليه فإن النظرية بهذا المعنى تتضمن ثلاثة عناصر أساسية لا بد أن تتوفر فيها وتبنى عليها هي كالتالي.

أ/ أنها تتضمن دائماً تعميمات.

ب/ أنها تقترح ملاحظات جديدة وتفترض علاقة بين متغيرات .

ج/ أنها قابلة للإختبار للتأكد من صحتها أو عدمها على أساس الدلائل المأخوذة من الأمثلة الواقعية.

إلا أنه وبالنظر إلى الإختلاف الحاصل بين طبيعة العلوم (دقيقة - اجتماعية - انسانية)، فإن النظريات المستخدمة والمنتشرة تختلف هي أيضاً من حيث درجة ومستوى تحققها وصدقيتها، وعليه تتفرع النظريات إلى أنواع عديدة هي كالتالي²:

¹ - فاروق يوسف أحمد، قواعد المنهج العلمي: المناهج والإقترابات والأدوات المنهجية. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985، ص 26.

² - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 14.

01- نظريات معيارية / قيمة:

وهي نظريات تتعلق بما ينبغي أن يكون عليه الأمر الواقع، ما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي مثلاً، ومن ثم فهي تركز على قيم ومعايير السلوك تحدد السلوك السوي والمرغوب فيه من السلوك غير السوي وغير المرغوب فيه.

وعليه فهذا النمط من النظريات لا يخدم مجال البحث في النظم السياسية المقارنة لأنه مثالي وقاصر على الوصول والتوصل إلى نتائج مقبولة قابلة للتعميم.

02- نظريات امبريقية علمية:

وهي تلك النظريات التي تنصرف وتتعلق بما هو قائم بالفعل على أرض الواقع، ولا علاقة لها بما ينبغي أن يكون، ومن ثم فهي تعتمد بالأساس على أسلوب الملاحظة والتجريب.

تتعلق النظريات الامبريقية إذن بالواقع، وبما هو قائم فعلاً، ولما كانت النظريات لها قدرة على التفسير والتنبؤ، فإنه يمكن التمييز في إطار النظريات الإمبريقية بين ثلاثة مستويات إستناداً على قدرة النظرية على التفسير والتنبؤ وهذه المستويات الثلاث هي:

أ/ نظريات كبرى لها قدرة عالية التفسير والتنبؤ.

ب/ نظريات متوسطة المدى، لها قدرة معقولة ومقبولة على التفسير والتنبؤ.

ج/ نظريات صغرى: لها قدرة محدودة على التفسير والتنبؤ.

وإذا كانت النظريات الكبرى تتميز بقدرتها العالية على التفسير والتنبؤ، إلا أنه من الصعوبة بمكان بناء مثل هذه النظريات التي يمكنها تقريباً تفسير كل مايجري على أرض الواقع بمختلف عناصره وعلاقته المتشابكة والمتداخلة العقدة، والتنبؤ بكافة السيناريوهات المستقبلية المحتملة، ونظراً لهذه الصعوبة لم يتمكن أي من العلماء حتى الآن من بناء نظريات كبرى في كافة الحقول المعرفية.

وعلى الجانب الآخر، فإنه إذا كان من السهولة بمكان بناء نظريات إمبريقية صغرى، إلا أن مثل هذه النظريات تعتبر محدودة الفائدة للغاية في تفسير مايجري على أرض الواقع، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث مستقبلاً إنطلاقاً منه.

وعليه يهدف داسو النظم السياسية إلى بناء نظريات إمبريقية متوسطة المدة ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية معقولة ومقبولة نسبياً.

ثانياً: خطوات بناء النظريات

بالنظر إلى الأهمية القصوى لبناء نظريات ذات قدرة مقبولة على التفسير والتنبؤ في مجال النظم السياسية، فمن الأجدر توضيح أهم الخطوات العلمية لصياغة وبناء هذه النظريات وهي كالتالي¹:

- 01- تحديد المشكلة وإثارة التساؤلات حولها.
- 02- ملاحظة المشكلة على نحو علمي منظم.
- 03- التعميم حول المشكلة وإيجاد العلاقة بين المتغيرات.

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 16.

04- التأكد من التعميمات المتوصل إليها من خلال إختبارها.

05- تطبيق النظرية.

ومن المهم أن نفهم هذه الخطوات ليست فقط مترابطة بل ومتداخلة أيضاً، بما يعنيه ذلك من أن هناك دائماً حركة دائبة بين هذه الخطوات نحو بناء النظرية ككل.

فيعد أن يقوم الباحث بتحديد المشكلة وإثارة التساؤلات بصدها يعمد إلى ملاحظتها، غير أنه في إطار ملاحظة المشكلة قد تثار تساؤلات جديدة فيرجع إلى الخطوات الأولى لاضافتها.

وما إن تدخل مرحلة التعميم كخطوة ثالثة حتى تبين له ملاحظات جديدة فيعود للخطوة الثانية لتدوينها، وهو ما يؤكد الطبيعة الترابطية والمتداخلة لعملية بناء النظرية.

المبحث الثاني: مفهوم الاقتراب وأهميته

بالنظر إلى الإهتمام المتزايد من قبل أغلب باحثي التيار السلوكي المعاصر في دراسة النظم السياسية ببناء نظريات امبريقية ذات قدرة مقبولة ومعقولة على التفسير والتنبؤ فإن هذا الأمر بحاجة إلى تطوير والإعتماد على أدوات منهجية مساعدة، ولذلك عمد أنصار المدرسة السلوكية إلى تطوير مجموعة من الاقترابات كأدوات منهجية وأطر تحليلية تساعد في بناء النظريات المطلوبة.

أولاً: تعريف الإقتراب وأهميته

يعرف الإقتراب بأنه استعداد مسبق لدى الباحث لتبني إطار مفاهيمي معين بفرض إختبار فرض علمي معين، وبهذا المعنى فإن الإقتراب ليس له قدرة على التفسير أو التنبؤ.

الإقتراب هو توجه عام أو إطار توجهي يوجه الباحث ويقوده لتوضيح وتبين الواقع، فهو لا يعدو أن يكون بمثابة العدسة التي يراى من خلالها الباحث الواقع والظاهر التي يريد دراستها.

الإقتراب هو أداة تساعد الباحث على التعرف على الواقع وتوجهه إلى تبين العلاقات بين مختلف متغيرات هذا الواقع، وليس له في حد ذاته أي قدرة على التفسير والتنبؤ.

سمي الإقتراب بهذا الاسم لأنه يساعد الباحث على الإقتراب من الظاهرة موضع الدراسة، سواء كانت هذه اظاهرة سياسية أو غير ذلك، ففي أي تخصص ومجال بحثي معرفي هناك العديد من التوجهات العامة أو الإقتربات¹.

على الرغم من أن الإقتراب ليس له أي قدرة على التفسير أو التنبؤ يعكس النظريات، إلا أنه يعد ضرورياً لبناء النظريات بإعتباره أداة وموجه ومرشد ودليل يساعد الباحث على إختبار الفروض وبناء النظريات.

¹ - فاروق يوسف أحمد، مرجع سابق، ص 25.

أهمية الاقتربات:

بما أن الاقتربات هي نقطة البداية في بناء النظريات، إذن فهي أكثر أهمية في النظريات، فبدونها لا يمكن الوصول إلى النظريات، ويمكن القول بأن الاقتربات مهمة للغاية في بناء النظريات لأنها تقدم الأطر التي من خلالها تؤسس هذه النظريات لأنها هي التي تحدد ماهي المفاهيم التي ستستخدم وماهي التساؤلات التي يجب أن تثار والاجراءات الواجب إتباعها.

إن الظواهر المركبة والمعقدة كالظواهر السياسية تعدد اقترباتها، بعبارة أخرى يمكن استخدام أي من الاقتربات المتاحة في الحقل لدراسة الظواهر السياسية، إلا أنه علينا أن نراعي إختيار الاقتربات الأنسب الذي من خلاله نستطيع تحقيق الأهداف الكبرى المسطرة للدراسة.

فمن غير الممكن مثلاً أو من غير الملائم إذا ما أردنا أن ندرس المتغيرات الثورية في مجتمع معين من المجتمعات أن نختار إقترب التغيرات بإعتبار أن إقترب النخبة يركز على سلوك النخبة في الوقت الذي لاتعدو التغيرات الثورية أنتكون تغيرات لانخبوية أي مجرد تغيرات جماهيرية شعبية¹.

ولما كانت الاقتربات تحدد طبيعة ونوعية الأسئلة المثارة فإنها تحدد بذلك طبيعة الاجابات التي سوف نحصل عليها، وعليه نقدم الاقتربات الإطار الذي فيه تتصاغ النظرية، ومن ثم فإن تبني إقترب معين هو أولى الخطوات في بناء النظرية، فإذا بدأ الباحث بإقترب خاطئ وغير مناسب فمن المؤكد أن يبني نظرية خاطئة.

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 18.

إذن فاختبار الاقتراب الأنسب مهم جداً في بناء النظرية لأنه الإطار الذي سوف يحدد الافتراضات التي سوف يطورها الباحث، ومن ثم النظرية التي سوف يصيغها، هذا طبعاً لايعني بأن النظريات غير مهمة، هي مهمة لأنها لوحدها لها قدرة على التفسير والتنبؤ.

ثانياً: الإطار المفاهيمي

يقصد بالاطار المفاهيمي مجموعة المفاهيم المحددة والتميزة الضرورية لدراسة موضوع ما، وعادة مايكون هناك مفهوماً محورياً في كل اقتراب وعدد من المفاهيم الثانوية التي تندرج في أبنيتها بالنسبة لدراسة موضوع ما من الموضوعات، فمفهوم " النظام السياسي " هو المفهوم المحوري في اقتراب تحليل النظم، الذي يتضمن مجموعة أخرى من المفاهيم مثل: (المدخلات-المخرجات - التحويل - التغذية الاسترجاعية ...).

ومن المعروف أن لكل علم من العلوم مفاهيمية الخاصة به، فماهيم علم السياسية تختلف عن مفاهيم غيره من العلوم الإجتماعية التي تختلف بدورها على مفاهيم العلوم الطبيعية، ولكل مفهوم تعريف عن محتوى ومضمون غيره من المفاهيم او المسميات، وذلك حتى لا تختلط المفاهيم والمسميات حتى وإن ارتبطت ببعضها البعض.

وإذا كانت الغالبية العظمى من المفاهيم التي يتضمنها الإطار المفاهيمي لأي اقتراب محدد تحديداً دقيقاً، أي أن هناك قدر كبير من الاتفاق بين الدارسين حول مدلولها، فإنه يمكن في هذه الحالة وصف الإطار المفاهيمي التي يتضمنها الإطار المفاهيمي غير محددة تحديداً دقيقاً أي أن هناك قدر

كبير من الاختلافات بخصوصها فإن الإطار المفاهيمي لهذا الاقتراب يوصف بأنه مهتز¹.

ولما كان الاطار المفاهيمي هو جوهر الاقتراب، فإن الاطار المفاهيمي المتين أو الجيد يجعل الاقتراب جيداً وقادراً على المساعدة في بناء نظرية امبريقية ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية معقولة ومقبولة، كما أن الاطار المفاهيمي المهتز يجعل الاقتراب ضعيفاً وعاجزاً عن المساعدة في بناء النظريات المطلوبة.

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 20.

الفصل السادس

إقترابات دراسة الأنظمة السياسية

المبحث الأول: الاقتراب النظمي (تحليل النظم)

لقد كان اقتراب التحليل النظمي أحد أهم الاقتربات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور مع منتصف الخمسينات، والحقيقة أن إدخال مفهوم تحلي النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخراً، لم يكن ذلك بطريقة مباشرة بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال (بارسونز)، و(هومانز) وغيرهم ممن قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي.

أما بالنسبة للعلوم السياسية فيعتبر العالم الأمريكي (ديفيد ايستون) أول من استخدمه في تحليل الأنظمة السياسية وطور استعماله منذ سنة 1953 في كتابه (النظام السياسي) ثم في كتابه (تحليل نظم الحياة السياسية) سنة 1965، إلى جانب بقية العلماء من أمثال (الموند وكولمان)¹.

أولاً: الافتراضات التي يقوم عليها اقتراب تحليل النظم

يرتكز اقتراب التحليل النظمي (ديفيد ايستون) على مجموعة من الفرضيات العلمية هي كالتالي²:

● يفترض الاقتراب النظمي أن التفاعلات الساسية بين مكونات النظم المختلفة وبعضها البعض، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية

¹ - Fukuyama, F. 1992. The End of History and the Last Man. London: Penguin Books. P77

² - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 56

ديناميكية، هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمتها الفرعية والبيئة بأنظمتها المختلفة.

● أن النظام السياسي وفق (ديفيداستون) هو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر ببقية الأنظمة الأخرى فنطقة البداية وفقاً للتحليل هذا الاقتراب هي افتراض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية وطالما أن الحياة السياسية تفهم على أنها نظام مفتوح فإن المطالب كما يرى (أيستون) تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام ومخرجاته.

● أن النظام السياسي يقوم بمجموعة من الوظائف لا بد منها لاستمراره إن مايعطي قيمة للدراسة الوظائف لا بد منها لاستمراره، إن مايعطي قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام سلوكي كما ينظر إليه إقتراب تحليل النظم هو التساؤل الذي يثور حول كيف أن الأنظمة السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر (التغير) كما يتضمن عناصر (الاستقرار) وهو يعتبر (ايستون) هذه الظاهرة بوجود مجموعة من الوظائف الهامة والحوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقاءه.

● البيئة التي يعمل فيها أي نظام سياسي تفرض عليه ضغوطات عديدة وفي هذا الاطار ركز (ايستون) في حصر مختلف ضغوطات عديدة، في حصر

مختلف ضغوطات البيئة على النظام السياسي ككل بالتأكيد على دور كل من (المطالب) و(التأييد)¹.

فالمطالب تفرض على النظام السياسي ضغوطاً لا بد له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى، يرجع ذلك إلى أن عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضى عن النظام السياسي ومن ثم يقب الدعم والتأييد.

وفي هذا الإطار يوضح (ايستون) أنه ليست كل المطالب تمثل ضغوطاً على النظام بل هناك من المطالب ما تمثل مظاهر تأييد وتساهم في استمرارية النظام ككل².

● النظام السياسي نظام تكيفي إذ يعتقد (ايستون) أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئتها يجعلنا نعتقد أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للإستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات، وعليه فهو يفترض أن النظام السياسي نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية .

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 58

² - Fukuyama, F.op.cit, p19

ثانياً: المفاهيم الأساسية لاقترب التحليل النظامي

هناك مجموعة من المفاهيم التي يقوم عليها اقترب التحليل النظامي لـ (ديفيد إيستون) وتنطبق هذه المفاهيم بالعموم أنها كثيرة مقارنة بمفاهيم بقية الاقتربات الأخرى، والمفاهيم هي كالتالي¹:

01- النظام:

يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية واقترب التحليل النظامي ويعرف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر الأخرى والنظام ككل.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعي، إذ أن النظام قد يعتبر نظاماً في حد ذاته كما أنه يعتبر هو ذاته نظاماً فرعياً في إطار نظام أعلى مستوى عنه. وإنطلاقاً من تعريف (النظام) يعرف (النظام السياسي) على أنه مجموعة مجموعة بمقتضاها صنع السياسية العامة، ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر حسب (إيستون) هي: المدخلات، التحويل، المخرجات.

¹ - محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 64.

02- البيئة:

يشير مفهوم البيئة حسب (ايستون) بصفة أساسية إلى كل ماهو خارج حدود النظام السياسي أي كل ماهو خارج عن إطار النظام السياسي ولايدخل في مكوناته وعناصره، وعليه فالنظام السياسي يتأثر بيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات.

03- الحدود:

لما كان النظام السياسي لا يوجد في فراغ، بل في اطار بيئة، كان لابد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته يوضع نقاط تصويرية توضح مناطق إنتهاء الأنظمة الأخرى.

وبدء حدود النظام السياسي، بعبارة أخرى، هناك حدود للنظام السياسي يمكن تميزها تحليلياً، تفصلة عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها وإن كان هذا لايعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية ...

04- المدخلات:

تشمل مدخلات النظام السياسي وفقاً لإقتراب التحليل النظمي على كل مايتلقاه هذا النظام من بيئته، إذ يلاحظ أن هناك إختلافات حول هذه المدخلات، فطبعاً ل (إيستون) فإن مدخلات أي نظام سياسي تتضمن عنصرين رئيسيين هما¹:

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 53.

أ/ المطالب:

التي يشير إلى الرغبات الاجتماعية المختلفة، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وقد يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ب/ التأييد:

وهي مجموع الاتجاهات والموافق سواء المؤيد منها أو المعارضة للنظام وتجدر الإشارة هنا إلى أن (ويليام ميشيل) قد أضاف في سنة 1962 في إطار تطويره لنموذج (إيستون) عنصراً ثالثاً إلى عنصري المدخلات السابق الإشارة إليها وهو عنصر الموارد بمختلف أشكالها.

05- المخرجات:

عرفها (إيستون) بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم داخل المجتمع، وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات إلى أقسام وعناصر فقسم إيستون المخرجات إلى ثلاثة (وظائف) رئيسية هي :

أ. وظيفة صنع القواعد بما يعنيه ذلك من صنع السياسات واتخاذ القرارات والتي غالباً ما تتم حسب (إيستون) عبر السلطة التشريعية.

ب. وظيفة تنفيذ القواعد بما يعنيه من تنفيذ القواعد والقرارات ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.

ج. وظيفة التقاضي حول القواعد بما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

06- التحويل:

تتمثل هذه العملية في مجموع الأنشطة والتفاعلات التي يقومها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات، أي قرارات سياسية وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسي، أي أن التحويل هو عبارة عن عملية (غريلة) للمدخلات، وهي عملية لاتعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار النظام ذاته (العلبة السوداء) ¹.

07- التغذية العكسية أو الاستراتيجية:

يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات ويتم ذلك من خلال ماتحدثه المخرجات في ذات الوقت على المدخلات. ووفقاً لنموذج (إيستون) فإن التغذية العكسية تمثل عملية هامة وحيوية لبقاء النظام وإستمراره، لأن علم النظام بمدى الاستجابة لقراراته وسياساته يجعله قادراً إما على المضي في طريقة انتهاج نفس السياسة، أو تعديلها أو التخلي عنها².

ثالثاً: تقييم اقتراب تحليل النظم

لعل أول الانتقادات التي وجهت إلى اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية وفق نموذج (ديفيد إيستون) هو سعيه للمحافظة والتحيز للوضع القائم، فالاقتراب يعطي إهتماماً كبيراً مبالغاً فيه لقيمة الاستقرار كقيمة عليا

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 54 .

² - Mbeki, T. 2004. the New Millennium: Towards a Post-Traditional Renaissance. Pretoria: University of South Africa Press. P37

تسيطر على سلوك النظم حتى وإن كان الاستقرار المقصود هنا لا يفترض الجهود، بل يفترض التغيير المنظم الذي يطرأ على البيئة أو النظام أو كليهما إستجابة للمطالب.

الاقترب يجعل من استمرار النظام والأمر الواقع في حد ذاته كهدف ويعطي جل إهتمامه وتركيزه بالبحث عن مقومات استمرار النظام وتدعيمه وليس عن عوامل تغييره وتطويره.

غموض في شرح طريقة العملية التحويلية التي تتم داخل (العبة السوداء) من النظام السياسي، لأن (ايستون) إكتفى في هذا الاطار توضيح الأبنية التي تقوم بهذه العملية ملته يوضح كيفية عملية التحويل والانتقاء بين المطالب إلى مخرجات¹.

المبحث الثاني: إقتراب الجماعة

يعد إقتراب الجماعة المحاولة الثانية بعد إقتراب النخلة للتملص من نظريات المرحلة التقليدية، والخلاص الأيديولوجي من المنظور الطبقي، حيث كانت الدراسات السياسية لفترة طويلة متأثرة بهذه الإقتربات القانونية، التاريخية والمؤسسية، وقد أحدث إقتراب الجماعة تحولاً كبيراً في منظور السياسية المقارنة، وأسهم بنجاح في الانتقال بها للحقل من الطرح التقليدي إلى الطرح المنهجي السلوكي، من خلال تحويل إهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية إلى التركيز على العمليات والتفاعلات السياسية.

¹ - محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 73.

أولاً: المنطلقات الفكرية لاقترب الجماعة

يعود الدور الكبير في ابتكار اقتراب الجماعة إلى العالم الأمريكي (آرثر بنتلي) في كتابه "عملية الحكومة" دراسة للضغط الاجتماعي سنة 1908 والذي أسس مفهوم الجماعة في صورته الأولية بناءً على حجم الجماعة وكثافة نشاطها، وكذلك من حيث كونها قانونية أو غير قانونية، وكذلك علاقاتها بالجماعات الأخرى والتي تكتسب معناها من هذه العلاقة¹.

بيد أن تطور الاقتراب كإطار تحليلي نظري لم يتحقق إلا مع المدرسة السلوكية، بدأ هذا التطور مع جهود كل من (ايل لاتام) (وشارلز هاجن) (جابريل ألموند)، (مانكور أولس) ومع اسهامات كل من (جوزيف لابلوميار) مايرون فينر، (فريد ريجز).

لقد كان من الطبيعي قبل (آثر بنتلي) ألا يلقي تحليل الجماعة قبولاً في العالم الغربي بصفته عامه²، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة وذلك لسبب بسيط وهو أن هذه المجتمعات تنهض على أساس الإيمان بالفردية بإعتبار أن تحقيق مصلحة الفرد أولاً لتحقيق مصلحة الجماعة، وأن مصلحة الجماعة لا تتحقق إلا بتحقيق مصلحة الفرد.

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 96.

² - Ottawa, M. 1993. 'Democratization and Ethnic Nationalism'. Quoted in Eastern African 11, October-November 1996. P51

وبعد دراسة (آرثر بنتلي) للجماعة وما يقرب عن نصف قرن من الزمن قدم الفكر الأمريكي (ديفيد ترومان) في كتابه "عملية الحكومة" إسهامات كبيرة في تطوير إقتراب الجماعة من خلال تأكيده على أن الجماعات كنظم عضوية تحافظ على بقائها في توازن مستمر من خلال التغيير والديناميكية الاجتماعية.

إنه ومع كبر حجم المجتمعات المعاصرة وتعدد العلاقات الاجتماعية لم يعد بإمكان الفرد أن يلعب الدور الذي كان من الممكن له أن يلعبه من قبل ولم يعد بمقدور الفرد الحفاظ على مكاسبه سوى الدخول في تجمعات يتفاعل أفرادها معاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة، ومن ثم ظهرت الجماعة المصلحية الضاغطة، التي تسعى لتحقيق مصالح أعضائها من خلال الضغط على صانعي القرار¹.

ثانياً: تعريف الجماعة

يعد مفهوم الجماعة أحد الموضوعات الكبرى لعلم السياسة والسياسات المقارنة، إذ أصبح يفسر من خلال التفاعلات السياسية في حالات كثيرة بل وقد أصبح مفهوم الجماعة مفتاح تشخيص وتفسير الظواهر السياسية من تفاعلات وعلاقات غير رسمية، وهو مالا يمكن تفسيره من خلال الإقتربات التقليدية، التي تركز على العلاقات الرسمية التنظيمية.

¹ - Ottawa, M. 1993. Op.cit, p53

يرى (حامد ربيع) أن الجماعة تصبح حقيقة مستقلة عن المكونين لها فهي ليست مجرد حاصل جمع عدد من الأفراد، فالجماعة تملك في العادة صفات مستقلة، ووعي أو عقل جماعي خاص بها، ولا يمكن بحال أن تظل الجماعة قاصرة على تجميع الصفات الفردية، وبديل على ذلك بالظاهرة الجماهيرية¹.

الجماعة هي الفئة من المجتمع التي تسعى إلى التأثير على الطبقة الحاكمة والتي تشمل على أساس المنفعة الخاصة وجمع الثروات واكتساب وسائل النفوذ، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي بحيث أن وجود قنوات مشتركة لاتصال الرسمي وغير الرسمي بين هذه الجماعات وبين رسمي السياسات العامة، يعد مسألة أساسية لا يصال مطالبهم وقضاياهم بسرعة وفعالية، واقناعهم بضرورتها وأهمتها لادراجها ضمن مشاريع ولوائح السياسة العامة.

وتظل الجماعات الأحسن تنظيماً، الأوسع حجماً والأكثر مراداً والأفضل قيادة هي الأكثر تأثيراً في توجيه كثير من السياسات العامة لصالحها على حساب الجماعات الأخرى الأقل تنظيماً، وتكون قريبة جداً من مواقع السلطة بشكل يجعلها تؤثر في مجرى الأمور واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية بشكل مباشر/ غير رسمي وغير معلن.

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 101 .

عرفها (جان مينو) على أنها جماعات تضم فئات متقاربة من فئات المجتمع لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها وهذه الجماعات قريبة من النشاط الحكومي، كالجماعات الدينية وجماعات حقوق الانسان. ترجع تسمية الجماعات الضاغطة وجماعات التأثير إلى تأثيرها والضغط الذي تمارسه على الرأي العام والسياسة العامة، وتختلف هذه الجماعات في الضغط والتأثير الحكومي، فبعضها يكون تأثيره منقطعاً ظرفياً وآخر يتصف بالديمومة والاستمرار.

ثالثاً: الفرضيات التي يقوم عليها اقتراب الجماعة

ينطلق اقتراب الجماعة من افتراض رئيسي مؤداه أن الجماعة هي وحدة التحليل، بما يعنيه ذلك من أن دراسات الجماعة تركز على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون معاً من اجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة أي التركيز على دور الجماعة ككتلة واحدة وليس دور الفرد فيها¹. وكذلك من بين الفرضيات ضرورة النظر إلى النظام السياسي بوصفه شبكة ضخمة من الجماعات المتفاعلة مع بعضها البعض على نحو مستمر تأخذ هذه التفاعلات شكل الضغوط والضغط المضادة، وتحدد محصلة هذه التفاعلات حالة النظام السياسي في لحظة زمنية معينة.

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 82.

أما الفرضية الثالثة فترى أن عملية التنافس بين الجماعات المختلفة في النظام السياسي بغية تحقيق مصالح أعضائها تحدد الجماعة السائدة في لحظة زمنية معينة، وعليه فإن التغير في تشكيل الجماعات يترتب عليه تغيراً في شكل وطبيعة النظام السياسي.

إن تشكل الجماعات في أي مجتمع يصبح بمثابة المتغير المستقبل الذي يؤثر على النظام السياسي بإعتباره المتغير التابع الذي يتحدد بتشكيل الجماعات ويتأثر به، أي أن أي تغيير في النظام السياسي هو نتاج التغير في تشكيل الجماعات في المجتمع، الأمر الذي يجعل من النظام السياسي... تشكيل الجماعات¹.

وتجدر الإشارة إلى أن اقتراب الجماعة قد تطور من خلفية معرفية ضحلة، فلو تكن هناك... أنه تصنيفات... للجماعات بإتبارها المفهوم الخوري لهذا الاقتراب، وهنا تبرز اسهامات كل من: جبريل الموند، جيمس كولن بينهما بأول في وضع تصنيف رباعي للجماعات وفقاً لمعيارين رئيسيين هما:

أ- مستوى التنظيم ووجوده داخل الجماعة.

ب- نمط الجماعة في التعبير عن مصالح أعضائها وقد تم تصنيف الجماعات وفق النموذج التالي:

01- جماعات المصالح الترابطية:

وهي جماعات تنشأ للتعبير عن مصالح أعضائها وتوصيل مطالبهم إلى أجهزة صنع القرار، بما يعنيه ذلك من أنها جماعات دفاعية بالأساس، مثل

¹ - Ottawa, M. 1993.op.cit, 69

الاتحادات العمالية والنقابات المهنية، بمنحى إرادتهم، وهي جماعات لها تنظيم واضح وتعبر عن مصالحها بشكل سلمي¹.

02- جماعات المصالح المؤسسية:

وهي جماعات مصلحة تنشأ في الأصل كجزء من جهاز الدولة وليس للتعبير عن مصالح أعضائها وتعظيم منافعهم، بعبارة أخرى تنشأ هذه الجماعات في الأصل لتحقيق خدمة مجتمعية، وغير أنها قد تنحى إلى تحقيق المصلحة الذاتية لأعضائها، ومن أمثلتها المؤسسة العسكرية.

03- جماعات المصالح غير المرتبطة:

وهي جماعات يشترك أفرادها في سمة أو أكثر تربطهم برابطة مشتركة مثل الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو الدين أو اللغة أو السن أو الإقليم.

04- جماعات المصالح الأنومية:

وهي جماعات ليس لها إطار قانوني تنظيمي محدد ودائم، بل عادة ما يجمع أفرادها بصورة عفوية عندما تثار مشكلة ما باستخدام الصنف بما يهدد استخدام النظام والمجتمع، مثل المظاهرات، وأعمال الشغب والاضرابات غير السلمية، ويعد انتشارها في مجتمع ما نؤشر عن تزايد حالة الإغتراب عن النظام القائم

فبينما يتسم النوعان الأولان بوجود هياكل على درجة عالية من التنظيم واللجوء إلى استخدام الوسائل السلمية في التعبير عن مصالح الجماعة والدفاع عنها.

¹ - جابر سعيد عوض، المرجع السابق، ص 85.

وعلى غرار أن الثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات لاتعدو أن تكون خليطاً من الأنواع الثلاثة المختلفة للتوجهات السياسية يذهب الموند إلى أن تشكيل الجماعات في أي مجتمع للجماعات المصلحية، ويصبح الفرق مابين المجتمعات هو نسبة كل نوع من الأنواع الأربعة للجماعات في الخليط المعبر عن تشكيل هذه الجماعات في المجتمع¹.

خامساً: انتقادات وتقييم اقتراب الجماعة

- ركز اقتراب الجماعة كل اهتمامه على الهياكل المتنافسة بغض النظر عن كونها رسمية أو غير رسمية، ومن هنا فقد ساعد على ادخال مفاهيم مثل: القوة، المصلحة، التعاون إلى قلب الدراسة العلمية المنظمة للحياة السياسية.

- يرى أنصار هذا الاقتراب أنه قابل للتطبيق على كافة المجتمعات الغربية وغير الغربية لأن الجماعات موجودة في كافة المجتمعات حسبهم، إلا أن البعض اعتبر هذه النقطة سلبية نظراً لمحدودية إنتشار الجماعات الأنومية وغير الترابطية بالمجتمعات المتقدمة الأمر الذي يجعل من نطاق دراسة هذا الاقتراب محدوداً.

- كذلك فإن اقتراب الجماعة قد يساهم في بلورة مجموعة جديدة من التساؤلات ساهمت في ايجاد عدة نتائج وفتح مجالات أوسع للبحث، على غرار أسئلة من قبيل: كيف ولماذا يكون الأفراد الجماعات؟ ماهي الأشكال المختلفة لهذه الجماعات؟ وماهي علاقتها بالنظام السياسي؟ وبهذه التساؤلات

¹ - جابر سعيد عوض، المرجع السابق، ص 85 .

استطاع الاقتراب ملامسة جوهر الحياة السياسية ألا وهي عملية صنع القرار السياسي.

- من جانب لآخر فقد فشل الاقتراب في بناء نظرية امبريقية متوسطة المدى ذات قدرة تفسيرية وتنبؤية معقولة ومقبولة إعتماًداً على فرضياته¹.

- تحيز الاقتراب إلى دراسة المجتمعات الغربية المنظمة التي تسودها الجماعات الترابطية التي يسهل معرفة حجمها وثقلها ودورها على النظم بالدول الأقل تقدماً نظراً لسيادة النمط غير الترابطي والانومي غير محدد الحجم ومنعدم التنظيم.

المبحث الثالث: اقتراب الثقافة السياسية

يعمل ويتأثر النظام السياسي بالبيئة المحيطة به، ولما كانت الثقافة السياسية تمثل جزءاً من هذه البيئة، فإنها هي الأخرى تؤثر في النظام السياسي يأتي هذا التأثير عبر المدخلات النابعة من البيئة، كما يأتي عبر توقعات الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع من النظام السياسي، والمطالب التي يضعونها على كاهل هذا النظام.

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 114.

يفهم من هذا أن الثقافة السياسية تمثل جزءاً مهماً من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي، تمثل جزءاً مهماً من هنا يهدف أنصار هذا الاقترب إلى الفهم الواضح والمنظم للسلوك السياسي عبر الثقافة السياسية في المجتمع.

أولاً: الفرضيات الأساسية التي يقوم عليها الإقترب

ينطلق أنصار هذا الاقترب من فرضية أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي، بإعتبار أن هذا الأخير هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول، وعليه فإذا أراد الباحث أن يفهم السلوك السياسي في مجتمع ما لابد من أن يفهم الثقافة السياسية السائدة فيه.

أما الفرضية الثانية للإقترب فهي النظر للثقافة السياسية بإعتبارها المتغير المستقبل الذي يؤثر على النظام السياسي أو السلوك السياسي بإعتباره متغيراً تابعاً، بما يعنيه ذلك من أنه إذا حدث تغيراً في الثقافة السياسية فإنه يترتب عليه تغيراً في السلوك السياسي¹.

أما الفرضية الثالثة فهي أن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع، ويقصد بها منظومة العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمع ما صوب النظام السياسي، والتي تتحدد بناءً عليها أشكال المقاش السياسي².

¹ - Williams, C. 1989. The Destruction Civilization. Chicago: Third World Press.

² - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 66.

وبالنسبة للفرضية الرابعة فهي أن الثقافة السياسية مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية، وبعبارة أخرى فإن الثقافة السياسية نتاج للتنشئة السياسية، وهذه الأخيرة ماهي إلا عملية يتم بمقتضاها نقل القيم والأفكار والمعتقدات من جيل لآخر، ويقوم بذلك عدد من مؤسسات التنشئة مثل الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام وغيرها.

ومن بين الفرضيات أيضاً، أنه لما كانت التنشئة السياسية تتباين من مجتمع لآخر، فإن الثقافة السياسية الناتجة عنها تتباين بالضرورة وهو ما يغير مثلاً سماح ثقافة معينة دون غيرها بتولي المرأة قمة المناصب السياسية.

آخر الفرضيات هي: أن الثقافة السياسية لأي مجتمع تراكمية متغيرة وغير ثابتة، بيد أن تغييرها يكون طفيفاً غير ملحوظ على المدى القصير ومن ثم فليس من الممكن ملاحظة التغير في الثقافة السياسية إلا على المدى البعيد.

ثانياً: المفاهيم الأساسية لاقترب الثقافة السياسية

هناك العديد من المفاهيم التي يتركز عليها إقترب الثقافة السياسية نذكر منها مايلي:

01- الثقافة السياسية:

تعد بمثابة المفهوم المحوري الذي سمي الاقتراب على أساسها، وقد أدخل جابرييل ألوند هذا المفهوم إلى نطاق التحليل السياسي سنة 1956 عندما نشر مؤلفاً بعنوان " الثقافة السياسية".

وقد عرفها (ألموند) بأنها توجهاتى واتجاهات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته، وكذا رؤية الفرد بدوره في النظام السياسي¹.

2- التوجهات:

عرف (ألموند) الثقافة السياسية بإعتبارها " توجهات"، ويشير التوجه إلى كل ماهو كامن ودفين في النفس البشرية نتيجة التنشئة، قد يدركها الفرد وقد لا يدركها، وتؤثر توجهات الفرد على اتجاهاتهم، ومن ثم على سلوكهم فإذا مانشأ الفرد في بيئة متدينة مثلاً، فإن هذا يخلق لديه توجهاً دينياً. فالتوجه إذن هو اتجاه قبل أن يعبر عن نفسه بصورة محددة والاتجاهات هي توجهات وقد عبرت عن نفسها تجاه موقف محدد، وبالتالي فهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً.

وفي اطار تطوير (ألموند) لاقترب الثقافة السياسية، واستناداً لاجتهادات علماء حقن الاجتماع السياسي على غرار (تالكوت، بارسونز، ادوارد سليز). ميز كل من (ألموند وفيريا) بين ثلاث 03 أشكال من التوجهات السياسية على النحو التالي²:

أ- توجه إدراكي:

يقصد بذلك المعرفة بخصوص النظام السياسي والأدوار المنوطة به وشاغلي هذه المناصب والأدوار، وكذا مدخلات النظام ومخرجاته.

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 95.

² - Salih, Mohamed. 2001. Democracies and Politics. London: Pluto Press. P35

ب- توجه عاطفي:

يقصد بذلك مشاعر الأفراد تجاه النظام السياسي أو أي من أجزائه ومكوناته من كره أو حب.

ج- توجه تقيمي:

يقصد بذلك الأحكام والآراء التي يصدرها الأفراد عن النظام السياسي والتي ننحدر بناءً على إدراكهم ومعرفتهم بالنظام السياسي ومشاعرهم صوبه واستناداً لذلك ميز ألمان بين ثلاثة أنماط أساسية من الثقافة السياسية هي كالتالي¹:

توجهات وثقافة سياسية ضحلة/ضيقة/هامشية:

تسود في المجتمعات التقليدية حيث لا وجود للأدوار السياسية المتمايزة وحيث لا وجود للتخصص، ويمكن للفرد بأن يقوم بأكثر من دور أو وظيفة على غرار (شيخ القبيلة)، ويتسم هذا النمط بخصائص من بينها.

- غياب توجهات الأفراد صوب النظام السياسي بمدخلاته ومخرجاته
- غيب أساس إدراك أن النظام السياسي لن يستجيب لمطالبهم.
- عدم اعتقاد وإيمان الأفراد بأن لهم قدرة التغيير داخل النظام وأن ليس لهم دور يذكر فيه.

02- توجهات أو ثقافة سياسية خاضعة

تنقسم ببعض الخصائص من بينها مايلي²:

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 96.

² - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 70.

- درجة عالية من توجهات الأفراد صوب مخرجات النظام السياسي إدراكاً منهم بتأثيرات النظام السياسي القوية على الحياة اليومية العادية لهم.
- درجة محدودة من توجهات الأفراد صوب مدخلات النظام السياسي إدراكاً من بعضهم بضعف قدرتهم في التأثير عليها.

03- توجهات أو ثقافة سياسية مشاركة:

- درجة عالية من التوجهات صوب مخرجات النظام السياسي.
 - درجة عالية أيضاً من التوجهات صوب مدخلات النظام السياسي إقتناعاً من الأفراد بقدرتهم على التأثير فيها، ومن ثم يصطنع الأفراد يدور فعال، ويتراوح تقييمهم لأداء النظام السياسي بين القبول العام والرفض التام لأي من مخرجات النظام السياسي.
- تجدر الإشارة إلى أن (الموند وفيريا) قد أوضحاً بأن الثقافة السياسية لأي مجتمع هي عبارة عن خليط من التوجهات والأنماط الثلاثة السابقة إلا أنه هناك اختلاف بين المجتمعات فيما يخص النمط السائد فيها، وعليه فقد عرف الموند مصطلحي التنمية السياسية والثقافية المدنية وفقاً للآتي:
- التنمية السياسية هي انتقال من وضع يغلب عليه التوجهات الضيقة وتوجهات الخضوع إلى وضع يغلب عليه توجهات المشاركة.

ثالثاً: تقييم وانتقاد اقتراب الثقافة السياسية:

- تركيز اقتراب الثقافة السياسية على جانب مدخلات النظام السياسي دون المخرجات، وذلك بإفتراض أن الثقافة السياسية هي تؤثر على سلوك النظام السياسي، في حين أن للنظام السياسي بدوره قدور على تغيير

والتأثير على طبيعة الثقافة السياسية عبر توجيه مختلف مؤسسات التنشئة السياسية مثل وسائل الاعلام، المدرسة...

● ومن جهة أخرى وبالرغم من صحة بعض الفرضيات إلا أنه يجب إغفال بقية العوامل التي يمكن أن تؤثر على سلوك النظام السياسي عدا الثقافة السياسية¹.

المبحث الرابع: اقتراب النخبة

مقارنة ببقية الاقتربات الأخرى، فإن النخبة ليس وليد المدرسة السلوكية المعاصرة، بل هو اقتراب قديم تعايش لفترة طويلة مع الاقتربات التقليدية خاصة الاقتراب المؤسسي - القانوني وقد إكتسب هذا الاقتراب وضعه كإطار نظري قوي ومتميز لدراسة النظم السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 19 على يد ثلاثة من علماء الاجتماع السياسي الإيطاليين هو جانيانو موسكا، فليقردو بارينو، روبرت ميتشيلو، وقد سبقهم (سان سيمون) في وضع الخطوط العامة للتحليل النخبوي.

أولاً: المنظور الذي ينطلق منه اقتراب النخبة

يركز اقتراب النخبة جل اهتمامه على سلوك عدد محدود نسبياً من صانعي القرار السياسي (النخبة السياسية)، وإنطلاقاً من ذلك لايشكل هذا

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 77.

الاقترب تحدياً فقط للدراسة التقليدية للنظم السياسية التي تركز على الأبعاد الرسمية القانونية للحياة السياسية بل يشكل أيضاً تحدياً لاقترب الجماعة¹.

يرى أنصار اقترب النخبة أنه بالتركيز على دراسة جماعية معينة في اطار النظام السياسي يمكن فهم العملية والحياة السياسية، وتمثل المقولة الأساسية لهذا الاقترب في أن كافة المجتمعات تنقسم إلى قسمين فئة حاكمة (نخبة)، فئة محكومة (اللائحة/ الجماهير).

ومن جهة أخرى يعتبر أنصار هذا الاقترب أن النخبة هي الجماعة التي تمتلك معظم القوة السياسية الهامة، وهي اقلية النشطة سياسياً من أفراد المجتمع².

إن النخبة كظاهرة موجودة في كافة النظم بغض النظر عن مستوى التنمية السياسية يمكن للاقترب أن يقدم أساس جيد للدراسة والتحليل المقارن، وعليه فالتباينات بين النظم السياسية تعود بالأساس للتباين في طبيعة النخب المسيطرة فيها.

تركيز الضوء على فئة محدودة من المجتمع من الذين يتصفون بالنشاط السياسي مقارنة ببقية الفئات الأخرى إلى تصنيف (اللائحة) وذلك حسب الاعتقاد بعدم قدرتهم وغياب دورهم في التأثير على النظام السياسي.

¹ - Smith, A D. 1983. State and Nation in the Third World. London: Wheatsheaf Books. P49

² - صادق الأسود، مرجع سابق، 107.

كذلك وحسب (موسكا) فقد ميز بين عدة أصناف وأشكال للنخب من بينها النخب العسكرية والتي أساسها (القوة العسكرية)، نخب دينية أساسها (المعرفة الدينية)، نخب إقتصادية تستند إلى عامل (الثروة المادية) نخب الجدارة والتي تستند إلى عامل التخصص المعرفي¹.

أكد أنصار هذا الاقتراب أن فهم طبيعة الاستمرارية والتغير الحاصل في توازنات النخب في أي مجتمع يمكن من فهم الاستمرارية والتغير في النظام السياسي والتنبؤ بهما.

ثانياً : اقتراب النخبة نقاط القوة والضعف

● بالنسبة للجوانب المتعلقة بالاجراءات البحثية نجده قد حقق تقدماً بخطوات واسعة، فنقطة القوة الرئيسية في اقتراب النخبة تماماً مثل اقتراب الجماعة هي في المراحل الأولى من بناء النظرية فالاقتراب مصمم للتعرف على أولئك الذين ييدهم عناصر القوة السياسية ويسيطرون على عملية صنع القرار.

● قطع اقتراب النخبة خطوة في اتجاه فهم السلوك السياسي وذلك بتركيزه على الفاعلين السياسيين (أعضاء النخبة) الذين يضعون الدساتير ويوجدون المؤسسات ويصيغون القرارات بدلاً من التركيز التقليدي على المؤسسات في حد ذاتها.

● ومن بين نقاطه السلبية نجد محدودية الدراسة أو نطاق الدراسة إذ أي اقتراب النخبة يركز على فئة محدودة معينة من المجتمع في تأثيرها على

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 97.

النظام السياسي والتي تتمثل في (النخبة) التنظيم سياسياً ويهمل قطاع كبير من المجتمع، ومن هنا بخلاف اقتراب الجماعة الذي يوسع من نقاط دراسته ليشمل كافة أفراد المجتمع.

● ومن بين النقاط السلبية في اقتراب النخبة ضعيف اطاره المفاهيمي الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لأي اقتراب وبدونه لا يمكن بناء نظرية قوية إذ أن هناك مشاكل كثيرة تتعلق بمفهوم النخبة المحوري كذلك بالمفاهيم الأخرى الثانوية مثل مفهوم القوة - الصفوة - السلطة - النفوذ - المكانة... ويظهر هذا الضعف المفاهيمي في عدم الفصل التام بين مدلولات هذه المفاهيم فصلاً نهائياً.

● ومن جوانب ضعف اقتراب النخبة هو في تحديد الفئة المقصودة هذه المتمثلة في (نخبة) المجتمع وهل هم من الأفراد الرسميين الفاعلين في النظام من أصحاب المناصب والمكانات الرسمية فيه، أم من أفراد لا يملكون الصفة الرسمية في النظام السياسي¹.

● يطرح اقتراب النخبة صعوبة أخرى تتمثل في نعضة دراسة النظم السياسية التي تسود مجتمعات تغلب عليها التغيرات الثورية الجماهيرية وتغيب عنها الأدوار النخبوية، وهذه النقطة السلبية تعود بالأساس إلى إهمال الاقتراب طبقة اللانخبة في كل المجتمعات.

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 105.

المبحث الخامس: الاقتراب المؤسسي

أولاً: مفهوم وتوجهات دراسة المؤسسة:

المؤسسات فهي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيّد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، ويعرفها صموئيل هنتغتون نقلاً عن العديد من التعريفات السوسيولوجية كما عند تالموت بارسونز، وصموئيل إنستادت بأنها "أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر بين الأفراد"، والمؤسسة هي العملية التي تكسب بها التنظيمات والاجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية ويقصد بالمؤسسات السياسية مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي والتي تشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، والمؤسسات البيروقراطية.

هناك اتجاهان في دراسة المؤسسات، اتجاه تقليدي واتجاه حديث فالأول اتجاه التقليدي اهتم بدراسة الأبنية والهياكل الرسمية، ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، وبالتركيز على مواضيع: مثل الدولة، الحكومة، البرلمان، السلطة القضائية، الجهاز الإداري... إلخ، أي دراسة المؤسسات في ضوء شرعيتها الدستورية وبنائها الهيكلي الذي يعبر عنه برسم هيكلي.

أما المؤسسة الحديثة فهي أحد إفرازات الثورة السلوكية، فقد غيرت مفهومها للمؤسسة، واتجهت في تناولها للتحليل المؤسسي من وجهة علاقة المؤسسة التفاعلية مع البيئة المحيطة بها، وقدرة المؤسسات الرسمية الدستورية بل تشمل كل أنواع المؤسسات التي لها دور في صناعة القرار أو المشاركة فيه (مؤسسة دستورية: برلمان، حكومة، مؤسسة عسكرية، اقتصادية، دينية، قبلية..)

فدرست التأثيرات المتبادلة بين مؤسسات الحكم، وماهي المؤسسات الأكثر حيوية وتأثيراً¹.

ثانياً: معايير المؤسسة

ووفقاً لدراسة صموئيل هنتنغتون فإن النظم السياسية تختلف فيما بينها في قوة الحكم ودرجته لا في شكل الحكم أو مدى امتلاك الأنظمة السياسية لمؤسسات فعالة ومتعددة الأبنية والوظائف، وقد صاغ مفهوم المؤسسة لقياس قوة المؤسسات، ويقصد بها تلك العملية التي تكتسب بها التنظيمات والاحراءات حتمية وثباتاً² وذلك وفق قياس درجة تعقيد وتكيف واستقلالية وتماسك المؤسسات السياسية ضمن النظام السياسي، وفي حالة إمكانية قياس هذه المعايير يمكن المقارنة بين الأنظمة السياسية من حيث قوتها المؤسسية.

1- التكيف:

وبقصد به مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار رغم تغير البنية حولها والتحديات التي تواجهها المؤسسات حيث كلما زاد نجاح المؤسسة في مواجهة تحديات بيئية مختلفة فإنها تكتسب عبر الزمن قدرة تكيف أعلى، وذلك على أساس المعايير الفرعية للتكيف التالية²:

¹ - صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. تر: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي 1993، ص 21.

² - المرجع السابق، ص 24-27.

العمر الزمني:

كلما كانت المؤسسة أكثر قدماً واستمرت لفترة طويلة كان احتمال استمرارها في البقاء أعلى من المؤسسات الأقل قدماً منها، فمسار استقرار المؤسسات السياسية يتطلب فترة زمنية أطول منها لدى المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات الاقتصادية.

العمر الجيلي:

قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغير القيادات وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية وسلسة من جيل إلى جيل آخر وليس في إطار نفس الفئة الجيلية (انتقال السلطة من لينين إلى ستالين لاتعبر عن انتقال جيلي) بحيث لا تؤثر على بقاء المنظمة واستقرارها، وذلك بعد مضي الجيل المؤسس لها¹.

التغير الوظيفي:

قدرة المؤسسة على إنشاء وظائف جديدة وتعدد وظائفها، فالمؤسسات تبدأ وتنشأ لتأمين وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف المحصورة في بيئتها الأولى، لكن التغير البيئي والزمني يشكل تحدياً أمام التنظيم أو المؤسسة نحو التغير الوظيفي أو مواجهة الفناء أو الموت البطيء، ويتمثل التكيف الوظيفي لدى المؤسسات السياسية في القدرة على تنويع وجلب مؤيدين وأعضاء جدد من فئات اجتماعية مختلفة، ومثال ذلك الأحزاب السياسية وقدرتها على تمثيل المزيد من الجماهير الانتخابية وقدرتها على التكيف الوظيفي بين ممارسة

¹ - Young, C. 1988. 'The Colonial State and the Post-Colonial Crisis'. New Haven and London: Yale University Press. P74

السلطة أو الانتقال من حزب وظيفته التي تأسس من أجلها هو الحصول على الاستقلال ومواجهته لتحديات وظيفية بعد الحصول على الاستقلال.

2- التعقيد:

يرى هنتنغتون أنه "كلما ازداد التنظيم تعقيداً، ارتفع مستواه (المؤسسي) ويمكن رؤية التعقيد في التنظيمات من خلال¹:

- درجة تعدد وحدات المؤسسة الفرعية وتنوعها.

- درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

ولذا يرى أن الأنظمة السياسية اختلفت في قدرتها على التكيف "الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبياً غالباً ماترتبك أثناء عملية العصرية، أما الأنظمة التقليدية الأكثر تعقيداً فإنها تكون أكثر قابلية للتأقلم مع هذه المتطلبات الجديدة، ويضرب مثلاً بقدرة النظام السياسي الياباني في عهد الشوغون نتيجة لتعقده، والقدرة العالية للنظام السياسي الأمريكي الأتية من الأدوار السياسية التي تلعبها بفعالية مؤسساته السياسية الرئاسية، مجلس الشيوخ، مجلس النواب، المحكمة العليا، حكومات الولايات والتي تسمح بتداول المشكلات وتوزيعها فيما بينها، بينما نتيجة لتمرکز السلطة في الجمعية العمومية الفرنسية وفي الإدارة البيوقراطية، هذا جعل النظام الفرنسي يواجه سلسلة من أزمات التغيير من جمهورية لأخرى. ويرى بأن الأنظمة ذات الأشكال الأحادية والبسيطة في الحكم توجه صعوبة في

¹ - Ranger, T. 1995. 'The Invention of Tradition. Cambridge: Cambridge University Press.p 64

الاستقرار والتكيف أكثر من تلك الأنظمة التي تمتلك شكلاً تنظيمياً مختلطاً ومتعددًا في أجهزة الحكم.

3- الاستقلالية:

ويقصد بها "مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والاجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك اجتماعية أخرى"، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي من خلال مؤسساته تابعاً وخاضعاً لنفوذ فئات اجتماعية، عشائرية... إلخ، كلما أمكن الحكم عليه أنه ينقصه الحكم الذاتي وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي، وذلك من خلال¹:

- الاستقلالية في الميزانية.

- الاستقلالية في تولي المناصب وتجنيد الأعضاء داخل المؤسسة.

4- التماسك:

ويقصد به درجة الرضا والاتفاق بين أعضاء المؤسسة من خلال: مدى شعور الأعضاء بالانتماء للمؤسسة، مستوى الخلاف داخل المؤسسة ووجود أجنحة داخلها، مدى وجود خلافات وصراعات داخل المؤسسة، وكيفية تسوية الصراعات الداخلية، المؤسسات تواجه تحدياً في تماسكها بدخول فئات جديدة وأعضاء جدد، كما يتأثر التماسك بدرجة استقلالية المؤسسة عن تأثير القوى الخارجية. فهناك مواصفات سلوكية ضرورية في استمرار وتأمين

¹ - حسن نافعة، جلال معوض، حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 95.

لحمة المؤسسة تتمثل في التنسيق والانضباط بين أعضاء المؤسسة وفروعها المختلفة، والعمل الجماعي الذي يتوفر داخلها.

الهندسة المؤسسية:

تحتاج المؤسسات السياسية إلى تحديد في هياكلها ووظائفها واستحداث مؤسسات جديدة تستجيب للحاجات والمطالب والصراعات الجديدة، وهو مصطلح لا يقتصر على عملية استحداث المؤسسات حين يمر النظام السياسي من نظام تسلطي إلى ديكتاتوري، بل يشير كذلك إلى انتقال من نظام ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي من أجل ترسيخ الديمقراطية مثل تحول في الدستور نحو إقرار الفيدرالية أو الانتقال من نظام ملكي دستوري إلى برلماني فالهندسة السياسية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي وداخل الديمقراطيات الأوروبية جاءت كاستجابة للأزمة السياسية التي واجهتها المؤسسات والمتمثلة في انهيار وانهيار الأحزاب السياسية وضعف المشاركة الانتخابية، وزيادة تفتت وتجزئة النظام الحزبي والاعتزاب السياسي من قبل الناخبين نتيجة ما يسمى بالطبقة السياسية.

لذا جاءت جهود الهندسة المؤسسية لتعالج القضايا التالية¹:

- وضع ومعالجة الدساتير الحالية (الهندسة الدستورية)
- إعادة صياغة قوانين انتخابية جديدة تراعي مبدأ الأغلبية والأقليات
- مثل تغيير نيوزيلاندا لنظامها الانتخابي الأغلي إلى نظام أقرب إلى النظام

¹ - صموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص 32.

الألماني استجابة لاحتجاجات إثنية وشرعيته، ولكن هذا لا يعني أن الهندسة المؤسسية والدستورية تتجه دائماً إلى التحول الديمقراطي، فالعديد من الأنظمة التسلطية تستعمل التغيير المؤسسي لزيادة التسلط ولتجديد نفسها، مثل تحويل المجلس التشريعي إلى مجرد هيئة تشريعية رئاسية في كازاخستان وبيلوروسيا حسب كلوس فون باين.

الاتجاهات المؤسسية الحديثة في التحليل السياسي للنظم السياسي:

يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسية المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيراً مستقبلاً يؤثر على:

- تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية.

- تحديد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها.

- تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.

ومن وجهة نظر المؤسسين المحدثين فإن الصراع السياسي داخل الأنظمة السياسية ذات القدرة المؤسسية العالية يميل إلى التماس (تستوعبه مؤسسات تستجيب للمطالب الصراعية وتسويها)، وبالتالي فالبناء المؤسسي والترتيبات المؤسسية هي التي ستؤدي إلى التغيير في موازين الصراع بين القوى

السياسية. وأن العملية السياسية هي إفراز للمؤسسات، لكنهم يختلفون في تفاصيل وفقاً للتوجهات.

المؤسسة التاريخية:

يركزون في تحليلهم المؤسسي على المخرجات والنتائج الواقعية للمؤسسات ومن أهم روادها الأوائل: بيتر كاتزنسكين، تيدا سكوكبول، فقد لاقى هؤلاء الباحثون صعوبة في التعامل مع مجموعة واسعة من الأحداث السياسية التاريخية المختلفة عبر الأزمنة والأمكنة، وتوصلوا إلى أن العمل المشترك السببي يكمن في دور المؤسسات السياسية، اليد الثقيلة في التاريخ بحسب جون ايكنبيري John Ikenberry أو على اعتبار أن المؤسسات السياسية يأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والمؤسسة لوقوع الأحداث التاريخية، وكيف تطورت المؤسسات السياسية لمواجهة تحديات البيئة التاريخية، لذا فيرى هذا الاتجاه بأن الدولة هي مجموعة معقدة من المؤسسات قادرة على هيكلة وتحديد خصائص ومخرجات الصراع بين المجموعات .

واتجه الباحثون إلى دراسة مقارنة بين ادول لدراسة السياسات العامة وكيف تهيكل وتشكل المؤسسات السياسية الوطنية العلاقة بين المشرعين والجماعات الضاغطة والهيئة الانتخابية والجهاز القضائي.

مؤسسية الخيار العقلاني:

بعكس التاريخيين فإن أنصار الخيار العقلاني يهدفون إلى الكشف عن القوانين التي تحكم السلوك السياسي، وبناء نماذج نظرية لمعرفة وتوقع السلوكات السياسية، أي واقعة سياسية ضمن النظام السياسي يتساءل العقلانيون

عن ماهي اللعبة وكيف تمارس؟ وتغير اللعبة يعبر عن تغير نمط التوازن في النظام السياسي¹.

المؤسسة السوسولوجية:

يرى هذا التيار أن المؤسسات نشأت للاستجابة إلى نمط واسع من القيم المتداولة ولتعزيز الشرعية الاجتماعية للمنظمة.

المبحث السادس: الاقتراب الاتصالي

إن اقتراب الاتصال الذي اقترحه كار دويتش Karl w Deitsch استعمل نفس النموذج النسقي السيبرنيتيقي لدافيد ايستن، ولكنه تطرق إلى مايجري داخل اللعبة السوداء، وركز في عملية المدخلات والمخرجات على بعد واحد، وعملية سلوكية وأما بأنها جوهرية وهي الاتصال، أي مدى تدفق المعلومات من وإلى النظام السياسي، فهو ينطلق من افتراض أن العملية الاتصالية عملية جوهرية وضرورية لبقاء واستمرار النظام السياسي، كما أن كفاءة وفعالية العملية الاتصالية للنظام السياسي تحدد كفاءته العامة.

أولاً: تعريف العملية الاتصالية

إن مفهوم الاتصال يعني عملية انتقال المعلومة أو الرسالة عبر قناة من مرسل إلى مستقبل، عبر شيفرة خاصة، وذلك عبر ثلاث مراحل: إصدار إرسال، تلقي، وتتأثر هذه المراحل بقدر من التشويش.

¹ - صموئيل هنتغتون، مرجع سابق، ص 47.

وفي إطار العملية السياسية، فإن الاتصال جزء من العملية السياسية ولذا فقد انتبه إلى أهميته دراسياً علم السياسة في إطار الأبحاث السلوكية، وفي إطار التحليل النسقي، فقد ركز كارل دويتش على هذا البعد من العملية السياسية، وباعتبار أن الاتصال هو البعد الأساسي للمفهوم السبرنتيقي في التحليل¹.

ثانياً: النظام السياسي والاتصال عند دويتش

يرى كارل دويتش أن النظام السياسي في جوهره هو نظام لتسيير المعلومات، يتكون من أبنية وانشاق فرعية متخصصة في الاتصال، تؤدي وظائف اتصالية، مكونة من قنوات اتصالية تتلقى المعلومات، وتعالجها، وهذه الأنشاق تتمثل في نسق الاستقبال الذي يستقبل المعلومات، ونسق الذاكرة وهو النسق الفرعي الذي يتخصص في تخزين المعلومات لاستعمالها عند الحاجة، والمفاضلة بينها، ونسق التنفيذ يختص باصدار القرارات وتنفيذها. في وصفه للعملية السلوكية التي يتصرف بها النظام السياسي في التعامل مع المعلومات الصادرة عن محيطه الداخلي أو الخارجي، وذلك عبر المراحل التالية²:

1- الإبطاء:

فأول عملية تتمثل في استقبال كمية من المعلومات عبر قنوات الاتصال المتخصصة في الاستقبال، وهناك قدرات محدودة أمام النظام السياسي

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 78.

² - نفس المرجع، ص 82.

في التعامل مع كمية وكثافة معينة من المعلومات، وهي تمثل تحدياً أمام النظام السياسي في تأمين وظيفة التكيف، فكل نظام سياسي له طاقة تحمل محدودة لاستقبال ومعالجة المعلومات، وهذا مرتبط بعدد القنوات المستقبلية ودقة المعلومات الواردة ومقدار التشويش والتشويه الذي تتعرض له أثناء انتقالها إلى الانساق الفرعية للنظام السياسي.

2- الاستدعاء:

وهي العملية الثانية في معالجة المعلومات، وتتمثل في معالجة المعلومات وتصنيفها عن طريق استدعاء الخبرات السابقة المخزنة في نسق الذاكرة، حتى تتم عملية الاستجابة بسرعة وفعالية، فكلما كانت المعلومات تتشابه مع خبرات سابقة كلما أكتسب النظام السياسي خبرات وكفاءة وروتينية في التعامل معها، يعكس القضايا الجديدة المطروحة أمامه.

3- التحويل:

تحويل المعلومات إلى استجابة عن طريق صياغة البدائل والخيارات وتلعب الدة الزمنية بين الاستقبال والاستجابة دوراً في تكيف النظام وتطور قدراته الاتصالية، ويسمى دويتش الفترة التي يستغرقها النظام السياسي في اصدار القرارات بعد استقبال المعلومات بالابطاء، ويشبهه بقذيفة موجهة إلى هدف متحرك، وتلعب سرعة الاستجابة دوراً مهماً في اصابة الهدف، مما يعني أنه كلما طالت الفترة الزمنية بين مدة الحمل وصناعة القرار، دل ذلك حسبه على صعوبة يعانيها النظام السياسي في التكيف مع محيطه.

4- التغذية الاسترجاعية والكسب:

إن النتائج التي يتوقعها النظام السياسي من تغيرات مرغوبة في البيئة الخارجية والداخلية يطلق عليها دويتشبالكسب Gain وهي النتائج الايجابية التي ترد عبر التغذية الاسترجاعية، تدل على رضى نسبي، وعلى أساسها يتم الانتقال إلى أهداف أخرى وتغيير في الهدف الأصلي.

ثالثاً: قدرات النظام السياسي

إن العملية الاتصالية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي إلى مجموعة من القدرات، ويتوقف عليها بقاء واستمرار النظام السياسي، وهذه القدرات تتمثل في ¹ :

القدرة على التعلم: زهي قدرة النظام على تطوير وتصحيح سلوكاته وقراراته.
القدرة على التحول الذاتي: وهي قدرة النظام على تطوير وتجديد مؤسساته السياسية.

القدرة على المبادرة: وهي قدرة النظام السياسي على توقع المطالب.
إن النموذج النسقي الاتصالي الذي صممه دويتش ليصف به النظام السياسي، فإنه ميز في تحليله السياسي بين المجتمعات السياسية وكفاءة أنظمتها بمدى كفاءة العملية الاتصالية داخلها، وعليه فإنه يرى بأن الأنظمة السياسية للأنظمة الديمقراطية الغربية ناجحة نتيجة تعقد وتعدد وكفاءة أنظمتها الاتصالية وسهولة انتقال المعلومات عبر القنوات المتعددة، وبالتالي فهي تتمتع بقدر كبير من التحول الذاتي وقدرة على توقع ومعالجة المطالب

¹ - محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 88.

المجتمعية، أما المجتمعات الأخرى فهي أقل كفاءة، فالأنظمة الشمولية والتسلطية تبقى عاجزة عن التحول الذاتي نتيجة التشويش والتشويه المفرط في العملية الاتصالية والتسييس المفرط لها.

كما ان من نتائج العملية الاتصالية هي تعزيز التكامل والاندماج داخل المجتمع الوطني في دراسته لموضوع التنمية السياسية ودراسته للتكامل والاندماج في تجربة الاتحاد الأوروبي، ذلك أن العملية الاتصالية يؤدي إلى خلق مشاعر عدائية أو ودية بين الأفراد، وهذا مرتبط بتاريخ الاتصال بين الأفراد، والذاكرة الفردية والجماعية لهم، والتي إن كانت إيجابية فهي تساعد على تعزيز الاتصالات الودية، ويلعب النظام السياسي دوراً في التنمية السياسية وفي التكامل المجتمعي، عبر قدرته على تجريد وترميز المعلومات في ذاكرة الأفراد، وإعادة تشكيل المعلومات في نماذج سلوكية جديدة تعزز التكامل عبر التعبئة الاجتماعية والسياسية عبر الاتصال الجماهيري.

الخاتمة:

في الختام، تبرز دراسات النظم السياسية كأحد الحقول الأكاديمية الأساسية التي تلعب دورًا حيويًا في فهم وتحليل الديناميات المعقدة للأنظمة السياسية عبر العالم. من خلال استخدام المقاربات المنهجية المختلفة، توفر هذه الدراسات رؤى عميقة حول كيفية تشكل الأنظمة السياسية، تطورها وعملها اليومي.

تعزز دراسات النظم السياسية القدرة على مقارنة الأنظمة المختلفة مما يتيح للباحثين وصناع القرار استخلاص الدروس والعبر من تجارب الآخرين كما تساهم في تحديد العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل الأنظمة السياسية، مما يساعد في تطوير سياسات أكثر فعالية وكفاءة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا المجال يدعم الحوكمة الرشيدة من خلال توفير أدوات تقييم دقيقة للأداء الحكومي، ويعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر تحليل التحديات والفرص التي تواجه الأنظمة السياسية المختلفة. كما أن فهم التنوع السياسي عبر العالم يساهم في تعزيز التعاون الدولي وتطوير حلول مشتركة للقضايا العالمية.

في النهاية، تبقى دراسات النظم السياسية مجالًا ديناميكيًا يتطلب متابعة مستمرة وتحديثًا دائمًا لمواكبة التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات. إنها دعوة دائمة للباحثين وصناع القرار للمشاركة الفعالة في بناء نظم سياسية أكثر عدلاً واستدامة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم مذكور، مريت غالي، الأداة الحكومية. القاهرة: ذاكرة الكتابة، 2008
2. بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2013.
3. ثامر كامل محمد الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. عمان: منتدى سور الأزيكية، ط 01، 2004
4. جبريال ألموند، بينغهام باول، تر: أحمد عناني، السياسة المقارنة. القاهرة: مكتبة الوعي السائر، 1966.
5. جمال سلامة علي، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.
6. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001.
7. حسن نافعة، جلال معوض، حمدي عبد الرحمن، مقدمة في علم السياسة: الأيديولوجيات والأفكار والنظام السياسي، ج 02، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.
8. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
9. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده. بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1990.

10. صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. تر: سمية فلو عبود بيروت: دار الساقبي، 1993.
11. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسي والقانون الدستوري. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1993.
12. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
13. فاروق يوسف أحمد، النظم السياسية في حالي الإستمرار والتغير، ط03 القاهرة: مكتبة عين شمس، 1991.
14. فاروق يوسف أحمد، قواعد المنهج العلمي: المناهج والإقترابات والأدوات المنهجية. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985.
15. محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ب ت ن.
16. محمد كامل ليلة، النظم السياسية. بيروت: دار النهضة العربية، 1969.
17. محمود إسماعيل، جلال عبد الله معوض، علم السياسة: النظم السياسية والعلاقات الدولية، ج02، القاهرة: دار النهضة العربية، ط02، 2000.
18. محمود عاطف البناء، حدود سلطة الضبط الإداري. القاهرة: مطبوعات الجامعة، 1979.
19. نصر محمد عارف، إستمولوجيا السياسة المقارنة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Biswas, F. (2023). Electoral patterns and voting behavior of Bihar in Assembly elections from 2010 to 2020: a spatial analysis. *GeoJournal*, 88(1), 655–689.
2. Castells, M. 2000. End of Millennium. Volume III, second edition. London: Butterworth.
3. Chick, V. (2023). Open and closed systems. *Routledge Handbook of Macroeconomic Methodology*, 144.
4. Daniel, J & M F Stephen. 1986. Historical Perspectives on the Political Economy of Swaziland. Manzini: University of Swaziland.
5. Davidson, B. 1992. Blackman's Burden: The Curse of the Nation-State. London: James Currey.
6. Dim, E. E. (2023). Openness of political structures and gender gaps in protest behaviour in Africa. *Cogent Social Sciences*, 9(1), 2194731.
7. Easton, D., & Framework, A. (1995). for Political Analysis. Englewood Cliffs, HJ: Prentice-Hall.
8. Eisenstadt, S N, M Abitbol & N Chazan. 1988. 'The Origin of the State Reconsidered'. In S Eisenstadt,
9. Fukuyama, F. 1992. The End of History and the Last Man. London: Penguin Books.
10. Gellner, E. 1983. Nations and Nationalism: New Perspectives on the Past. London: Blackwell.
11. M Abitbol & N Chazan (eds). The Early State Perspective. Leiden, New York: Brill.

12. Mbeki, T. 2004. the New Millennium: Towards a Post-Traditional Renaissance. Pretoria: University of South Africa Press.
13. Oliver, R. 1992. Major Themes History from Earliest Times to the Present. New York: Harper Collins.
14. Ottaway, M. 1993. 'Democratization and Ethnic Nationalism'. Quoted in Eastern African 11, October-November 1996.
15. Ranger, T. 1995. 'The Invention of Tradition. Cambridge: Cambridge University Press.
16. Salih, Mohamed. 2001. Democracies and Politics. London: Pluto Press.
17. Smith, A D. 1983. State and Nation in the Third World. London: Wheatsheaf Books.
18. Williams, C. 1989. The Destruction Civilization. Chicago: Third World Press.
19. Young, C. 1988. 'The Colonial State and the Post-Colonial Crisis'. New Haven and London: Yale University Press.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
7	المقدمة.....
09	الفصل الأول: التغير في طبيعة دراسة النظم السياسية.....
11	المبحث الأول: تطور دراسة الأنظمة السياسية.....
15	المبحث الثاني: تعريف النظام السياسي.....
22	المبحث الثالث: خصائص النظام السياسي.....
27	المبحث الرابع: المتغيرات الموضوعية المادية للدولة والنظام السياسي
41	الفصل الثاني: الحكومة وأنواع أنظمة الحكم.....
43	المبحث الأول: مبدأ الفصل بين السلطات.....
49	المبحث الثاني: تعريف الحكومة.....
52	المبحث الثالث: نظام الحكم البرلماني.....
55	المبحث الرابع: نظام الحكم الرئاسي.....
59	المبحث الخامس: نظام الحكم شبه الرئاسي.....
62	المبحث السادس: نظام حكومة الجمعية.....
65	الفصل الثالث: التصنيفات التقليدية والحديثة للأنظمة السياسية...
67	المبحث الأول: التصنيفات التقليدية الكلاسيكية للأنظمة السياسية...
70	المبحث الثاني: التصنيفات الحديثة المعاصرة للنظم السياسية.....
77	الفصل الرابع: المنهج المقارن تعريفه إستخداماته ومستوياته..

79	المبحث الأول: تعريف المنهج المقارن واستخداماته في الدراسات السياسية.....
83	المبحث الثاني: مستويات المنهج المقارن.....
87	الفصل الخامس: المدرسة السلوكية.. بناء النظريات وصياغة الإقتربات.....
89	المبحث الأول: مفهوم النظرية ومراحل بنائها.....
93	المبحث الثاني: مفهوم الاقتراب وأهميته.....
99	الفصل السادس: إقتربات دراسة الأنظمة السياسية.....
101	المبحث الأول: الاقتراب النظمي (تحليل النظم).....
108	المبحث الثاني: إقتراب الجماعة.....
116	المبحث الثالث: اقتراب الثقافة السياسية.....
122	المبحث الرابع: إقتراب النخبة.....
126	المبحث الخامس: الاقتراب المؤسسي.....
134	المبحث السادس: الإقتراب الإتصالي.....
139	الخاتمة.....
141	قائمة المراجع.....
145	فهرس المحتويات.....

